التخطيط للتحول البرامجي بالجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل

Programmatic Transfer Planning for Egyptian Universities to keep up with the Labor Market

تاريخ التسليم ١/ ٨ /٢٠٢٣

تاريخ الفحص ٢٠٢٣/٨/٥

تاريخ القبول ٢٠٢٣/٨/٢٢

إعداد

الدكتوره / سلوى عبد الحفيظ بحراوي

أستاذ التنمية والتخطيط المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

الكلية الجامعية بالجموم- جامعة أم القرى

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العددالثالث والعشرون المجلد الأول سبتمبر ٢٠٢٣م

التخطيط للتحول البرامجي بالجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل

اعداد وتنفيذ

د/سلوى عبد الحفيظ بحراوي
أستاذ التنمية والتخطيط المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة الفيوم
الكلية الجامعية بالجموم– جامعة أم القرى

ملخص الدراسة:
أصبح التحول البرامجي في الجامعات المصرية اتجاهًا ضروريًّا يتوافق وطبيعة متغيرات العصر ومتطلباته، لتحقيق ميزة تنافسية، وإحداث نقلة نوعية في الأهداف التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها والطريق الرئيسي لتهيئة كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على تحقيق الإبداع والابتكار للوفاء بمتطلبات سوق العمل؛ لذا هدفت الدراسة الحالية إلى وضع إستراتيجية للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يهتم بجمع البيانات والمعلومات وتحليليها واعتمدت الدراسة الحالية على عينة غير احتمالية وهي العينة الميسرة وتكونت عينة الدراسة من عدد (٤٥٠) من أعضاء هيئة التدريس بجامعات مصر، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة حول تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل ورصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة وتحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية وتحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تُعزى لمتغير سنوات الخبرة بالإضافة إلى ضعف استخدام التقنيات الحديثة التي تتواكب مع متطلبات سوق العمل ، ضعف توثيق العلاقة الواضحة بين محتوى المقررات الدراسية واحتمالات فرص العمل وتوصي الدراسة بتشجيع المشاركة في جانب الطلب على مخرجات التعليم الجامعي، توحيد التخصصات في برامج التعليم واسعة النطاق، توفير التدريب الداخلي في المصانع للطلاب واقترحت الدراسة إستراتيجية للتحول الرقمي بالجامعات المصرية ووضعت لها رؤية وأهداف وآلية تنفيذ.

الكلمات المفتاحية: التحول البرامجي– التعليم الجامعي– التخطيط– سوق العمل– إستراتيجية.

.

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العددالثالث والعشرون المجلد الأول سبتمبر ٢٠٢٣م

Programmatic Transfer Planning for Egyptian Universities to keep up with the Labor Market

Abstract

The programmatic transformation in Egyptian universities has become a necessary trend that is in line with the nature of the changes and requirements of the era, in order to achieve a competitive advantage, and to bring about a quantum leap in the goals that universities seek to achieve. Therefore, the current study aimed to develop a strategy for the rogrammatic transformation of the Egyptian universities to keep pace with the labor market. The study used the descriptive approach that is concerned with collecting and analyzing data and information. The current study relied on a non-probability sample, which is the soft sample. The study reached several results, including the absence of statistically significant differences between the mean scores of the respondents on a questionnaire scale to determine the nature of the programmatic transformation of Egyptian universities to keep pace with the labor market and to monitor and analyze the current situation of Egyptian universities; And identify strengths and weaknesses, opportunities and challenges, in order to serve the construction of the proposed strategy and determine the requirements for planning the programmatic transformation of the Egyptian universities and identify obstacles to planning the programmatic transformation of the Egyptian universities to keep pace with the labor market due to the variable years of experience in addition to the weakness of the use of modern technologies that keep pace with the requirements of the labor market, weak documentation The clear relationship between the content of the courses and the prospects for job opportunities. The study recommends encouraging participation in the demand side of university education outputs, unifying disciplines in large-scale education programs, providing internships in factories for students.

Keywords: Digital transformation - university education - planning - labor market – strategy.

مقدمة:

يعد تطوير التعليم الجامعي من الغايات الأساسية التي تسعى إليها الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، باعتباره مصدرًا أساسيًّا في إعداد وتنمية مواردها البشرية؛ للتفاعل مع تحديات ومعطيات العصر، ومتغيراته المحلية والإقليمية والعالمية العلمية والمعرفية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، والقيام بأعباء التنمية الشاملة والمستدامة في جميع المجالات من أجل التقدم والازدهار.

وقد فرضت التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل المصري إلى الاهتمام بقضية تلبية التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل، خاصة مع تراجع توظيف خريجي الجامعات في الحكومة خلال السنوات الأخيرة، وعدم توسع القطاع الخاص في التوظيف بدرجة كافية، حتى يمكن احتواء العدد الكبير من الخريجين سنويًّا، وحتى تتواءم الجامعات مع هذه التغيرات، ويمكنها الاستفادة منها تنمية وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس والطلاب، حيث تُعد الجامعات أكثر المؤسسات الخدمية تأثرًا لتلك التغيرات والتحولات لمتطلبات التطوير التقني والرقمي؛ لتعبر عن أهمية وجودها ودورها كمنتج لتنمية المجتمع عبر مقوماتها التعليمية والبحثية والبشرية.

وأصبح التحول البرامجي في الجامعات المصرية اتجاهًا ضروريًّا يتوافق وطبيعة متغيرات العصر ومتطلباته، لتحقيق ميزة تنافسية، وإحداث نقلة نوعية في الأهداف التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها والطريق الرئيسي لتهيئة كوادر بشرية مؤهلة وقادرة علي تحقيق الإبداع والابتكار للوفاء بمتطلبات سوق العمل.

حيث يتوقف تطوير التعليم الجامعي بما يخدم احتياجات سوق العمل على تطوير الإدارة الجامعية وتطوير برامجها وتحسين جودة نظام التعليم وذلك بالتحكم في نوعية التخصصات والمناهج وعدد الطلبة في كل تخصص، وإعداد دراسات شاملة عن سوق العمل، ومعرفة كافة احتياجاته ومتطلباته؛ حيث إن الزيادة الهائلة في أعداد الخريجين غير الموازية مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، تعمل على زيادة أعداد البطالة في الوقت الذي يبقى فيه المجتمع بحاجة كبيرة للخريجين في اختصاصات مختلفة تواكب التطورات التكنولوجية والثورة التقنية الرقمية.

وتشتمل منطلقات التحول البرامجي في الجامعات المصرية، على مجموعة من المبادئ التي تتمثل في تعزيز جودة البرامج الأكاديمية، والارتقاء بالمحتوى التعليمي، وأساليب التعليم والتعلم، وأنماط التقويم، ورفع الكفاءة المؤسسية، وإقرارها بما يتوافق مع بعض المتطلبات الآتية:

- سوق العمل.
- مجالات التخصص.
- الإدارة الحديثة.
- أعداد الطلاب.
- مهارت أعضاء هيئة التدريس.

كما تعتمد منطلقات التحول البرامجي في الجامعات المصرية على ربط التعلم بالعمل، وبناء منظومة تعليمية تهتم بتطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم، وتحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار، وتعزيز قدرة النُظم التعليمية لتلبية

متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، بما يسهم في دفع عجلة الاقتصاد.

لذا حرصت الحكومة المصرية على تطوير البنية التحتية للجامعات المصرية، ودعم مشروع التحول البرامجي بالجامعات لصنع جيل جديد من الخريجين المؤهلين لسوق العمل بكل متطلباته في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يواجه التعليم الجامعي في مصر العديد من المشكلات والكثير من التحديات بعضها خارجي، كالتغيرات والتحولات العالمية الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والتقنية، وبعضها داخلي منها ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات، وصعوبة التوازن بين الكم والنوع في منظومة العمل بها، وتدني نوعية مخرجاته المتمثلة في أعداد هائلة من الخريجين غير الملائمين لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية.

لم تَعُدْ كثير من تخصصات وبرامج التعليم الجامعي تشكل أولوية لحاجة المجتمع وأصبح سوق العمل مشبعًا منها؛ لذا أصبح من الضروري اعتماد التعليم الجامعي على برامج عصرية تلبي حاجات المجتمع من القوى العاملة القادرة على الوفاء بمتطلبات سوق العمل والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أصبح من الأهمية بمكان العمل على تغيير وتحويل البرامج الجامعية الحالية واستحداث برامج تتماشي مع المتغيرات والمعطيات الجديدة عالميًّا ومحليًّا.

وعلى الرغم من الجهد المبذول في مؤسسات التعليم الجامعي إلا أن العديد من التخصصات بالجامعات ما زالت غير فاعلة في عملية تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك بسبب القصور في بعض الجوانب بهذا النوع من التعليم، من هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة فيكيف يمكن تلبية احتياجات سوق العمل من خلال التحول البرامجي بالجامعات المصرية في ظل التغييرات والتطورات التكنولوجية المعاصرة .

تساؤلات الدراسة :

التساؤل الرئيسي : ما جوانب تطوير الجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل في ضوء التحول البرامجي؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

١- ما مفهوم التحول البرامجي، وفلسفته، ونماذجه، وأسس بنائه؟
٢- ما الجهود التي بُذلت للتحول البرامجي في الجامعات المصرية؟
٣- ما متطلبات التحول البرامجي في الجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل؟
٤- ما معوقات التحويل البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من كون الجامعة كمؤسسة تعليمية وتنموية تعمل على تعليم وتأهيل الأفراد وتحديد مستقبلهم، آخذة في الاعتبار التغيرات التكنولوجية والتطورات العالمية والمحلية، إضافة إلى مراعاة متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية والتركيز على جودة وكفاءة خريج الجامعة بدلًا من التركيز علي أعداد الخريجين، وتتحدد أهمية الدراسة الحالية في ما يلي:

أ- الأهمية النظرية:

- تنبع أهمية الدراسة من أن تحسين وتطوير التعليم من أهم قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- محاولة إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ظل التغيرات المعاصرة.
- تنبع أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التي تناولت التحول البرامجي للجامعات المصرية.
- ندرة الدراسات التي عملت على ربط المخرجات الجامعية باحتياجات سوق العمل.
- تأتي أهمية الدراسة من حاجة المجتمع العربي عامة والمصري خاصة للدراسات التي تحدد احتياجات سوق العمل وربطها بالبرامج الجامعية.
- إثراء المكتبة العربية بالنتائج والمقترحات التي تساعد في وضع رؤية وإستراتيجية محددة للجامعات في مجال التحول البرامجي.
- تنبع أهمية الدراسة من مواكبة التوجه العالمي في التحول البرامجي والرقمي للمؤسسات الجامعية.
- تسهم الدراسة في توجيه متخذي القرار إلى أهمية التحول الرقمي ومتطلباته لتطوير الجامعات.

ب- الأهمية التطبيقية:

- تحاول الدراسة الحالية تقديم تحليل للوضع الراهن للتعليم الجامعي وتحديد الفجوة بينه وبين متطلبات سوق العمل للاستفادة منها في تطوير العملية التعلمية بالجامعات المصرية.
- تساعد نتائج الدراسة الحالية في تقديم خطة عمل للتحول البرامجي للجامعات المصرية.
- توضح الدراسة الحالية المحاور الرئيسية لعملية التحول البرامجي.
- تساعد الدراسة الحالية في تقديم رؤية تعمل على تلبية احتياجات سوق العمل من خلال المخرجات الجامعية.
- توضح الدراسة أهمية اعتماد الجامعات على الكيف في المخرجات الجامعية بدلًا من الاهتمام بالكم.
- وضع إستراتيجية تعليمية جديدة للجامعات المصرية تدعم تفعيل قنوات الاتصال بين الجامعات المصرية والهيئات ومؤسسات سوق العمل من خلال الشركات التعاونية .
- تقديم إستراتيجية مقترحة تتضمن مواصفات للجامعات المصرية، تتناسب وطبيعة التحول البرامجي؛ مما قد يشكل نموذجًا عمليًّا استرشاديًّا للجهات المختصة لنجاح عملية التحول البرامجي للجامعات، وصولًا لتحقيق الأهداف المنشودة في وظائفها وخدماتها في ضوء إمكاناتها وظروفها والقوى والعوامل المحيطة بها.
- تسهم الدراسة الحالية في تشجيع الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات في مجال تطوير التعليم الجامعي.
- تسهم نتائج الدراسة الحالية في الحد من ظاهرة البطالة لدى الكثير من الخرجين.

أهداف الدراسة:

فرضت التغيرات المعاصرة تحديات وتحولات جذرية في الجامعات المصرية، في سياساتها،

وإستراتيجياتها، وأهدافها، وإدارتها، وبرامجها، وطرق وأساليب التدريس بها، جعلتها تضع معايير ومتطلبات لبناء البرامج والخطط الدراسية للمرحلة الجامعية تقوم على صياغة إستراتيجية واضحة لفهم الاختيارات والأهداف، آخذة في الاعتبار احتياجات سوق العمل التي تتسم بالتغيرات السريعة والمتلاحقة، ومن ثم الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومسايرة التطور العلمي والتقني لتحقق الأهداف المنشودة.

تمثل الهدف الرئيس للدراسة في وضع إستراتيجية للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل وذلك من خلال:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.
- رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة.
- تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية.
- تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.
- تحديد مقترحات التحويل البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.

مفاهيم الدراسة.

أ- مفهوم التخطيط:

يُعتبر التخطيط واحدًا من أهم المهام الإدارية في المنظمات، والمشاريع المختلفة؛ حيث يوفر معلومات دقيقة تساعد على التنبؤ بالمستقبل، ويحدد ما هو مطلوب من الوظائف، كما يسمح للإدارة بتحديد ما تريده من أهداف؛ لتحقق الاستفادة المطلوبة في العمل

تعريف التخطيط لغويًّا:

تُعَدُّ كلمة التخطيط مصدرًا للفعل (خطَّطَ)، يُقال: خطَّطَ، يُخطِّط، تخطيطًا، فهو مُخطِّط، واسم المفعول منه مُخَطَّط؛ إذ يُقال: يُخَطِّطُ مَشْرُوعًا خَاصًّا بِهِ؛ أي يُهَيِّئُهُ ، ويَضَعُ لَهُ خُطَّةً، كما يُقال: خَطَّطَ طَرِيقًا؛ أي وَضَعَ لَهَا خُطُوطًا، وَحُدُودًا، والتخطيط لغة يعني: وَضْع خُطَّة مدروسة للنواحي الاقتصاديَّة، والتعليميَّة، والإنتاجيَّة، وغيرها، تُنفَّذ في أجلٍ محدودٍ.(www.almaany.com)

تعريف التخطيط اصطلاحاً:

أمّا التخطيط اصطلاحًا، فقد وردت فيه عدة تعريفات، من أبرزها تعريف "هنري فايول" الذي يرى أن التخطيط يعني "التوقع بما سيكون عليه الوضع في المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل". (الصباب، ٢٠١٣ ، ٦٧)

وتعريف "كونت" التخطيط بأنه: "التقرير المقدم بما يجب عمله، وكيف يمكن عمله، ومن الذي يقوم بالعمل، فهو يغطي الفجوة بين ما نحن فيه وما نرغب في الوصول إليه". (الشرقاوي، ٢٠٠٢ ، ١٦٩)

في حين أن "الصانع" يرى أن التخطيط: "رسم الأنشطة المستقبلية بالاستناد إلى الحقائق الخاصة بالمواقف، وبناء على تجميع وتحليل تلك الحقائق". (الصائغ ، ٢٠١١ ، ٧٢)

كما عرفه "هاريسون" بأنه: "عملية مستمرة تتضمن تحديد طريقة سير

الأمور للإجابة عن الأسئلة مثل ماذا يجب أن نفعل، ومن يقوم به، وأين، ومتى، وكيف". (هاريسون، ٢٠٠٩، ٣١)

وبعد استقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف التحول البرامجي إجرائيًا وفقًا للدراسة الراهنة بأنه "عملية اتخاذ القرارات والإجراءات العلمية بناء على التنبوء بالمستقبل، لتحديد اتجاهه وتحقيق أهدافه المنشودة من خلال تحديد ووضع السياسات المنشودة لتحقيقها.

ب- مفهوم التحول البرامجي. The concept of programmatic transformation

- مفهوم التحول: Concept of transformation

تعريف التحول لغويًا: تحوَّل: (اسم)، حوَّل يُحوِّل، تحويلا، حول عنوانه: بمعنى استبدل به عنوانه الجديد، حول الشيء: غيره أو نقله من مكان إلى آخر، أو غيره من حال إلى حال. (ابن منظور، ٢٠١٠، ١٠٥٤)

تعريف التحول اصطلاحاً:

التحول هو التعبير عن التغيير والتطور، ولا يمكن أن يكون مرتبطًا بالصلابة لأنه ينطوي على إعادة تشكيل وتعديل وإعادة هيكلة ثابتة من نوع ما، وقد يكون هذا التكيف عملية داخلية أو خارجية. (القريطي، ٢٠١٤ ، ٤٤)

كما يُعرف التحول بأنه: "إحداث تغيير في الشكل أو الطبيعة أو المظهر، ويمكن أن يشير التحول إلى عمليات التغيير في الفيزياء (تغيير عنصر واحد إلى آخر)، والرياضيات (تحويل رقم واحد إلى آخر من قيمة مماثلة)، واللغويات (تحويل شكل نحوي إلى آخر)، علم الأحياء (تغيير خلية)، والشخصية (التغيير في الشخصية أو المظهر والسياسة (التغيير المدفوع أيديولوجيًا) (Petro du , 2016).

هذا وتعد فكرة "التحول" طريقة جديدة في النظر إلى مشكلة ما، ويمكن أن ينتج عنها حلول فريدة مبتكرة وإبداعات حقيقية، تساعد في الحصول على أفكار وأساليب جديدة لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين. (بيرني ترلينج، ٢٠١٣، ٧٦)

- مفهوم البرنامج : Program concept

تعريف البرنامج لغويًا :

يُعرف البرنامج لغويًا بأنه "بيان لائحة (الجمع برامج)". (إلياس ، ١٩٩٩، ص١٠٣)

تعريف البرنامج اصطلاحاً:

يُعرف البرنامج بأنه "سير العمل الواجب القيام به لتحقيق الأهداف المقصودة كما يوفر الأسس الملموسة لإنجاز الأعمال ويحدد نواحي النشاط الواجب القيام به من خلال مدة معينة". (بدوي، ١٩٧٨ ، ٣٣١)

كما يُقصد بالبرنامج أيضًا "المفهوم أو المدرك أو الفكرة المجردة التي تحتوي على أوجه النشاط المختلفة أو العلاقات والتفاعلات والخبرات التي توضع وتنفذ المقابلة حاجات وإشباع رغبات". (حسين، ٢٠١٢، ٢٠)

كذلك يُعرف بأنه "خليط من السياسات والإجراءات تستند عادة إلى الميزانيات التقديرية ويكون غرضها بلوغ الهدف المنشود". (أبو العلا، ٢٠١٣، ٢١٨)

ويُعرف أيضًا بأنه "مجموعة من الموضوعات أو التعليمات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمجال ما، وتُرتب وتُنظم مسبقًا، وفقًا لهيكل معين تتبع فيه القواعد التعليمية بهدف التدريس سواءً من خلال مدرس أو مدرب أو بالتعلم الذاتي". (مريزيق، ٢٠٠٨، ١٩)

وبعد استقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف التحول البرامجي إجرائيًا وفقًا للدراسة الراهنة بأنه "تبني إستراتيجيات مقننة تعتمد على مهارات وقدرات تعليمية جديدة تتطلب فكرًا إداريًا يلائم التغيرات والتطورات المتلاحقة".

ج- مفهوم سوق العمل: Labor market concept

يُعد سوق العمل من المصطلحات التي ظهر استعمالها حديثًا وبالتحديد في أثناء الحرب العالمية الثانية حيث استخدم هذا المصطلح من قبل اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمال في أثناء الحرب وعرفته هذه اللجنة بأنه "المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف، أي المكان الذي يبحث فيه أصحاب العمل عن العمال أو يبحث فيه العمال عن العمل" ويُلاحظ أن هذا التعريف يركز على السوق كمكان لا كآلية أو إطار الجهود المبذولة من قبل أصحاب العمل أو العمال. (Eric, 2007, p290)

كما يُعرف سوق العمل بأنه: "المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل والبائع في هذه الحالة هو الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأ وأن صاحب العمل هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري. (القريشي، ٢٠٠٧، ٣)

وعُرف سوق العمل أيضًا بأنه "المكان أو المجال الذي تتفاعل أو تتلاقى فيه قوة عرض العمل والطلب عليه، وهناك من يحلل أسواق العمل على أنها مصفوفة أسواق فرعية تامة مصنفة بحسب الحرفة أو الموقع الجغرافي، حيث يسود في كل مكان منها معدل أجر واحد وبضمنها يميل العامل إلى التنقل بحرية من عمل إلى آخر ونلاحظ أن هذا التعريف يقترب من مفهوم سوق العمل الحضري على فرض أن المدن وهي عبارة عن تجمعات كبيرة للناس تتركز فيها الصناعة والتجارة وبالتالي لا يوجد سوق عمل واحد بل هناك عدة أسواق ثانوية تتميز عن بعضها بموجب معايير مختلفة تخص القدرة على الحركة جغرافيًا ومهنيًا. (Gray, 2007, p3)

وبعد استقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف سوق العمل إجرائيًا وفقًا للدراسة الراهنة بأنه: "الوظائف والمهن والأعمال التي تناسب الخريجين من الجامعات بعد تطبيق التحول البرامجي لمواكبة متطلبات سوق العمل مما يجنبهم البطالة.

الإطار النظري للدراسة:

مبررات وأسباب التحول البرامجي بالجامعات المصرية:

هناك العديد من الأسباب والمبررات التي تستوجب أحداث التطوير والتحديث من خلال التحول نحو تطوير البرامج التعليمية لمواكبة سوق العمل وفيما يلي سوف يتم القاء الضوء على أهم هذه المبررات والأسباب:

١- التغيرات والتحديات التكنولوجية وثورة الاتصالات الحديثة وتأثيرها في نظم التعليم عن بعد في بيئة التعليم الذكية وتكنولوجيا المحاكاة. (الرويلي، ٢٠١٧، ٨٧)

٢- الحاجة إلى أيدٍ عاملة مؤهلة لمواجهة سوق العمل ومتطلباته المتغيرة والقدرة على اتخاذ القرار والتعامل مع هذه المتغيرات المتسارعة والمتلاحقة وحيث إن أتمتة الوظائف في مصر تمثل ٤٨ % مما فرض الاهتمام بالتخطيط ليتماشى مع متطلبات الوظائف. (مور وآخرون ،٢٠١٨، ٤)

٣- الأزمات والجوائح العالمية التي مر بها العالم أجمع وأثرت عليه بشكل كبير خاصة مصر مثل كوفيد- ١٩ والتي تطلبت نظم تعلمية مختلفة وإعادة التفكير في المناهج والمقررات.

٤- المعوقات والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي منها سياسات القبول التي تستند على معيار واحد فقط وهو المجموع في الثانوية العامة وأزمة تمويل البحوث العلمية ووجود بعض القصور في تنظيم قانون الجامعات، وعدم ربط المقررات الدراسية بمتطلبات سوق العمل مما أدى إلى وجود عدد كبير من الخرجين دون وظائف.

قصور المهارات التي يمتلكها الخريج وعدم ملاءمتها لسوق العمل وتدهور العملية التدريبية بتقديم برامج تدريبية روتينية وغير مطورة. (عز الدين، ٢٠٢٢، ٤١٣)

من هنا يمكننا القول إن هناك العديد من المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في مصر التي تؤثر على الأفياء بمتطلبات سوق العمل وذلك يتطلب إعادة النظر في سياسات العملية التعلمية كلها: المناهج والمقررات الدراسية وتعديل محتواها ليتوفق مع سوق العمل.

سوق العمل ومتطلباته:

سوق العمل المستقبلي: التغيرات التي حدثت في قطاعات السوق المختلفة تتطلب التنبؤ بالمستقبل والتخطيط لمواكبة التطورات الهائلة والتغيرات التقنية الضخمة والتحول الرقمي- حيث أصبح سوق العمل متأثرًا بالذكاء الاصطناعي والأتمتة بشكل كبير وقد أشار تقرير التنمية عام ٢٠١٩ إلى التوسع الكبير في المنصات الرقمية هذا مما قد يؤثر بشكل كبير على الشركات الصغيرة ومما يؤدي ذلك إلى تقليص العديد من الوظائف واستبدالها بوظائف جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي. (لونغاني، ٢٠١٥، ١٠٦)

ومن أبرز تلك الوظائف (مطور تطبيقات – أخصائي تكنولوجيا- اختصاصي في أمن المعلومات- ذكاء اصطناعي .....).

المهارات المستقبلية لسوق العمل:

تعرف المهارة بالمستقبلية بأنها المهارات التي يحتاج إليها العاملون في بيئة العمل ليكونوا أعضاء منتجين ومبدعين إلى جانب اتقان المحتوى المعرفي والمهاري لتحقيق النجاح اللازم، توافقًا مع متطلبات العصر التنموية والاقتصادية. (خميس، ٢٠١٨، ١٥٢)

فقد فرضت الثورة الصناعية الرابعة المهارات اللازمة لسوق العمل المستقبلي ذلك لأنها يؤدي إلى خسارة الناس أعمالهم بسبب تلاشي الحاجة إلى المهارات التي لديهم، مما يؤكد على أن التكنولوجيا تمثل خطرًا على العمال الذين يؤدون مهامًا روتينية في العديد من الوظائف التقليدية، كالوظائف اللوجستية والإدارية، لذلك فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه صانعي السياسات والمعروض من المهارات، ويؤكد تقرير التنمية في العالم ٢٠١٩ أن الاستثمار في رأس المال البشري وقد حدد الاتحاد الدولي للاتصالات عام ٢٠١٨ المهارات الواجب توافرها لمواكبة التغيرات في سوق العمل المستقبلي وهي معرفة البيانات والمعلومات والرقمنة وكل ما يتعلق بالمحتوى الرقمي. (عز الدين، ٢٠٢٢، ٤٢٠)

دور التعليم الجامعي في مواكبة سوق العمل:

يعد التخطيط الكيفي للتعليم ليتلاءم محتواها على مواصفات المهن والوظائف وقد ظهرت كثير من التحولات العميقة في سوق العمل العالمي والتي تمثلت في بروز قوى مؤثرة في اقتصاد المجتمعات ، منها ظهور الشركات العالمية القائمة على أساس المنصات والتقنيات الحديثة للاتصالات والمعلومات مما أثر على إعادة تنظيم الأعمال وخفض أعداد العمالة. (عبد العزيز، ٢٠٢٠، ٩٨) لذلك لا بد أن تتبنى الإدارة الجامعية قواعد جديدة تتناسب مع تحديات العصر وتتخلى عن الفروض البيروقراطية والتقليدية وأن تتبنى الجامعات نظامًا يتسم باللا مركزية يعمل على الإنجاز واتخاذ القرارات وحل المشكلات على مستوى الأقسام ومجالسها والكليات. (الجميل، ٢٠١٨، ١٨٧) والعمل على تحقيق الشراكة بين مؤسسات التعليم الجامعي والمؤسسات الصناعية لتلبية متطلبات سوق العمل المختلفة إلى جانب التعاون في وضع السياسات والإستراتيجيات والإجراءات العملية التي تحقق الأهداف المشتركة، وتنوع آليات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لوضع قائمة بأهم المهارات المطلوبة في خريجي البرامج وتنظيم الجامعات زيارات دورية للمؤسسات الصناعية والإنتاجية

الاعتبارات الأساسية للتطوير البرامج التعليمية:

هناك مجموعة من المرتكزات والاعتبارات:

١- فسلفة التعليم الجامعي والتعليم قبل الجامعي، وفلسفة المناهج في ضوء معايير متطلبات سوق العمل.

٢- تقنيات التعليم وتكنولوجيته وتوظيفها في استحداث هياكل جديدة للتعليم ومناهجه وبرامج التدريب

٣- اعتبارات أن معايير الجودة هي المقياس في تطوير مناهج التعليم والتدريب وأساليبه ووسائل العملية التعليمية.

٤- التكامل بين الجانب النظري والميداني والتركيز على الدراسات الميدانية لربط المعارف النظرية بسياقها التطبيقي.

٥- تطبيق نموذج الشركات التعليمية حيث نتج عن ذلك التعليم والتدريب في آن واحد من واقع الممارسة والتطبيق. (المغني، ٢٠١٩، ١٣٨)

الإجراءات المنهجية للدراسة.

١- نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تهدف إلى وصف وتحليل الواقع من خلال تحديد متطلبات التحول البرامجي لوضع إستراتيجية للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل وذلك من خلال وكذلك تحديد معوقات التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل لوضع مقترحات لتطبيق هذا التحول البرامجي؛ حيث تعتبر البحوث الوصفية الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع ومن خلال هذه البحوث نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع ومن ثم يمكن العمل على تطوير أو تغيير هذا الواقع.

٢- منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يهتم بجمع البيانات والمعلومات وتحليليها، وتحديد العلاقات بين عناصرها، ووصف الحقائق المتعلقة بتطوير التعليم الجامعي وسوق العمل، للوصول إلى وسيلة يمكن أن يتم من خلالها تطوير التعليم الجامعي، المنهج الوصفي التحليلي، يفيد المنهج الوصفي في رصد ظاهرة الدراسة كما هي في الواقع.

٣- إطار المعاينة (مجتمع البحث) جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة.

٤- عينة الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية على عينة غير احتمالية وهي العينة الميسرة وتكونت عينة الدراسة من عدد (٤٥٠) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بجامعات مصر من فئة مدرس أو أستاذ مساعد أو أستاذ، وتم اختيار هذا النوع من العينات لمناسبة لحجم إطار المعاينة (مجتمع البحث) نظرًا لكبر حجم عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

توصيف عينة الدراسة:

- خصائص عينة الدراسة وفقًا لمتغيرات النوع، نوع الجامعة، نوع الكلية، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة.

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للنوع، نوع الجامعة، نوع الكلية، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة.

المتغير	المجموعات	التكرار	النسبة
النوع	ذكور	٢٥٠	٥٥.٦٠
	إناث	٢٠٠	٤٤.٤٠
المجموع		٤٥٠	١٠٠
نوع الجامعة	حكومية	٢٢٩	٥٠.٩٠
	خاصة	٢٢١	٤٩.١٠
المجموع		٤٥٠	١٠٠
نوع الكلية	كلية نظرية	٢٤٢	٥٣.٨٠
	كلية عملية	٢٠٨	٤٦.٢٠
المجموع		٤٥٠	١٠٠
الدرجة العلمية	مدرس	٨٩	١٩.٨٠
	أستاذ مساعد	٢١٦	٤٨.٠٠
	أستاذ دكتور	١٤٥	٣٢.٢٠
المجموع		٤٥٠	١٠٠
سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	١٣١	٢٩.١٠
	من ١٠ إلى ٢٠ سنة	١٤١	٣١.٣٠
	أكثر من٢٠ سنة	١٧٨	٣٩.٦٠
المجموع		٤٥٠	١٠٠

حدود الدراسة:

وتمثلت حدود الدراسة في الآتي:

أ- حدود موضوعية: حددت الباحثة موضوع دراستها التخطيط للتحول الرقمي بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة.

ب- حدود مكانية: تمثلت في بعض جامعات مصر الحكومية والخاصة.

ج- حدود بشرية: طُبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين بجامعات مصر الذين على درجة مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ.

د- حدود زمنية: طبقت الدراسة الميدانية على الجمهور في الفترة من ديسمبر ٢٠٢٢ حتى مايو ٢٠٢٣م.

٥- أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية على استبانة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية الخاصة والحكومية وسيتم عرضه بشيء من التفصيل كما يلي:

أ- المرحلة التمهيدية.

ب- مرحلة صياغة أسئلة الاستبانة المبدئية.

ج- مرحلة التأكد من صدق الاستبانة.

د- مرحلة التأكد من ثبات الاستبانة.

خطوات تقنين أداة الدراسة:

أولًا: صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة صحتها في قياس ما تدعى أنها يقيسه، والاختبار الصادق يقيس ما وضع لقياسه (خيري ، ١٩٧٥، ٤٣) وللتحقق من صدق الاستبيان تم الاعتماد على أربعة طرق مختلفة وهي: الصدق المنطقي، الصدق الظاهري أو صدق المحكمين، الصدق التكويني أو البنائي، صدق الاتساق الداخلي.

أ- الصدق المنطقي (صدق المحتوى): اعتمدت الباحثة في بناء هذه الاستبانة واختيار العبارات

المكونة لمحاورها على الدراسات السابقة التي اتخذت من التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل موضوعًا لها، وكذلك اشتقت بعض عبارات المقياس من بعض المقاييس الخاصة بالدراسات السابقة، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، واستكملت باقي عبارات المقاييس الفرعية المكونة للاستبانة من الدراسات التي تناولت أحد جوانب أو أبعاد دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، ويشير هذا الاعتماد على المصادر السابقة إلى تمتعت الاستبانة بقدر مقبول من الصدق المنطقي وأن المقاييس الفرعية المكونة للاستبانة صالحة للتطبيق.

ب- الصدق الظاهري أو صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع في الجامعات المصرية، وذلك بغرض دراسة مفردات كل محور في ضوء التعريف الإجرائي له، وكذلك الهدف من الاستبانة، وقد أقر المحكمون صلاحية الاستبانة بشكل عام بعد إجراء بعض التعديلات التي اقترحها المحكمون، وقد تم الإبقاء على المفردات التي جاءت نسبة اتفاق المحكمين عليها ٩٢٪ فأكثر، وتم حذف بعض العبارات وتعديل بعضها في ضوء الملاحظات التى أبداها المحكمون؛ حيث انتهى عدد مفردات الاستبانة إلى ٣٣ مفردة، موزعة بين أربعة محاور، بالإضافة إلى سؤال حول مقترحات المبحوثين لتفعيل دور التحويل البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، هذا بالإضافة إلى المتغيرات الديموجرافية.

ج- الصدق البنائي أو التكويني: تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس (الاستبانة) والدرجة الكلية لها، وذلك لمعرفة مدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة، ولهدف التحقق من مدى صدق الاستمارة، ويتضح ذلك من خلال جدول التالي:

جدول (٢)

معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مقياس فرعي والدرجة الكلية لمقياس الاستبانة

المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٠.٦٥٢	دالة عند ٠.٠١
رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة.	٠.٧٧١	دالة عند ٠.٠١
تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية.	٠.٨٢٤	دالة عند ٠.٠١
تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٠.٦٧٤	دالة عند ٠.٠١

يتبين من الجدول السابق رقم (٢) أن أبعاد المقياس الاستبيان تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١، وقد تراوحت معاملات الارتباط لأبعاد المقياس التقييم بين (٠.٦٥٢ ، ٠.٨٢٤) وهذا دليل كافٍ على أن مقياس الاستبانة تتمتع بمعامل صدق عالٍ، وبما أن المقياس تم تقسيمه إلى أربعة مقاييس فرعية، فقد تم إجراء معاملات الارتباط بين فقرات كل بعد من الأبعاد والدرجة الكلية لكل بعد على حدة ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (٣).

د- صدق الاتساق الداخلي: تم حساب الصدق البنائي أو التكويني للمقياس التقييم وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل بند مع الدرجة الكلية للمقياس استبانة الفرعية لها بعد استبعاد قيمة هذا البند من الدرجة الكلية فجاءت قيم معاملات الارتباط الناتجة دالة عند مستوى ٠.٠١ مما يشير إلى اتساق المقاييس الفرعية وصدق محتواها في قياس ما وضعت لقياسه، والجدول التالي رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين درجات عبارات كل مقياس فرعي والدرجة الكلية للاستبانة الفرعية لها (*)

المقاييس الفرعية للاستبانة											
ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل				تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية				تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل			
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٧٦٢	٧	٠.٥٢١	١	٠.٦٢٥	٧	٠.٧٠٣	١	٠.٦٣٣	٧	٠.٨٧١
٢	٠.٦٨٢	٨	٠.٦٨٢	٢	٠.٦١١	٨	٠.٨٢٥	٢	٠.٥٨٢	٨	٠.٥٣٦
٣	٠.٨٧٢	٩	٠.٨٢٤	٣	٠.٧١٥	٩	٠.٥٨٢	٣	٠.٦٠٢	٩	٠.٦٢٤
٤	٠.٧٢٤	١٠	٠.٦٧٢	٤	٠.٧١٢	١٠	٠.٦٨٥	٤	٠.٤٩٨	١٠	٠.٤٩٨
٥	٠.٦٨٩	١١	٠.٧١٥	٥	٠.٨٠٢	١١	٠.٧٠٣	٥	٠.٨١٢	١١	٠.٥٣٥
رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة											
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٦٨٥	٢	٠.٥٨٧	٣	٠.٤٩٨	٤	٠.٥١٣	٥	٠.٧١٢	٦	٠.٦١٢
٧	٠.٧٢٦	٨	٠.٨٤٧								
* جميع عبارات المقاييس الفرعية دالة عند ٠.٠١											

ثانياً: ثبات مقياس الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة عادة أن يكون على درجة عالية من الدقة والإتقان والاتساق فيما تزودنا به من بيانات عن سلوك المبحوث، والاختبار الثابت هو الذي يعطي نفس النتائج (تقريبًا) إذا طبق على نفس الأشخاص في فرصتين مختلفتين، وقد تم حساب معامل ثبات الاستبانة على عينة قوامها (٤٥) مفردة، وذلك بعدة طرق مختلفة، ومن الطرق التي تستخدم لحساب ثبات الاستبانة.

أ- طريقة إعادة التطبيق:

تم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من ٤٥ مفردة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ثم أعيد تطبيقه مرة أخرى على المجموعة نفسها بعد فاصل زمني قدره ثلاثة أسابيع، ثم قامت الباحثة بحساب معامل الثبات بين درجات المبحوثين في التطبيقين الأول والثاني، وقد أشارت معاملات الارتباط إلى الاتفاق بين الإجابات على كل بعد من أبعاد مقياس الاستبانة بين التطبيق الأول والثاني بنسبة بلغت ٠.٨٨٩ ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

معامل ثبات المقاييس الفرعية وأبعادها المختلفة

م	البعد	عدد العبارات	معامل الثبات	مستوى الدلالة
١	ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٨	٠.٨٧٩	دالة عند ٠.٠١
٢	رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة.	٩	٠.٦٨٧	دالة عند ٠.٠١
٣	تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية.	٨	٠.٧٩٥	دالة عند ٠.٠١
٤	تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٨	٠.٧٤٨	دالة عند ٠.٠١
	الدرجة الكلية	٣٣	٠.٨٨٩	دالة عند ٠.٠١

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) مدى تقارب نسبة الثبات بين الأبعاد المختلفة، كما يتضح أن معاملات ثبات الأبعاد المختلفة قد تراوحت ما بين (٠.٦٨٧ – ٠.٨٧٩) وهي معاملات ثبات دالة عند مستوى ٠.٠١، كما يبين الجدول السابق أن معامل ثبات الدرجة الكلية للاستبانة قد بلغ ٠.٨٨٩ وهي نسبة توحي بالثقة في صلاحية الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة.

ب- طريقة التجزئة النصفية (S.H):

كما قامت الباحثة بحساب معامل ثبات كل مقياس فرعي من المقاييس المكونة للاستبانة، وحساب معامل ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبانة مع بعضها وكذلك حساب معامل ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية للاستبانة وفقًا لطريقة التجزئة النصفية لجتمان ومعامل سبيرمان وبراون.

جدول رقم (٥)

معامل ثبات الاستبانة وأبعادها وفقًا (التجزئة النصفية لجتمان- سبيرمان وبراون).

م	البعد	معامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان	معامل ارتباط سبيرمان – براون
١	ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٠.٧٨٩	٠.٧٥٤
٢	رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة.	٠.٨٤٧	٠.٨٢٤
٣	تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية.	٠.٦٩٩	٠.٧١٢
٤	تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٠.٦٧٢	٠.٧٢٥
*	معامل ارتباط الأبعاد مع بعضها.	٠.٨٨٢	٠.٨٤٥
*	ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية.	٠.٧٩٨	٠.٨٢٤

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن أبعاد الاستبانة حققت معاملات ثبات على درجة معقولة ومقبولة علميًا، حيث تراوحت معاملات ثبات المقاييس الفرعية المكونة للاستبانة وفقًا لمعامل التجزئة النصفية لجتمان ما بين ٠.٦٧٢- ٠.٨٤٧، بينما تراوح معامل ثبات المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان وفقًا لمعامل ارتباط سبيرمان وبراون ما بين ٠.٧٢٥-٠.٨٢٤، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبانة مع بعضها فقد كانت ٠.٨٨٢ وفقًا

لمعامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، بينما كانت وفقًا لمعامل سبيرمان– براون ٠.٨٤٥ ، وهي معاملات ثبات عالية وتدل على ثبات الأبعاد، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة فقد كانت ٠.٧٩٨ وفقًا لمعاملات ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، وبلغت ٠.٨٢٤ وفقًا لمعامل سبيرمان وبراون وهي معاملات ثبات عالية وتشير إلى ثبات الاستبانة وصلاحيته للاستخدام.

ج– حساب ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباج:

تعتمد معادلة ألفا كرونباخ على تباينات بنود المقياس، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط، ولذلك قامت الباحثة بحساب معامل الثبات لكل بُعد على انفراد، ثم قامت بحساب معامل ثبات الاستبانة ككل، وقد استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي SPSS لحساب معاملات الثبات، حيث تبين أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل ٠.٨٧٤ وهذا دليل كافٍ على ثبات الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق.

جدول (٦)

معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الاستبانة والدرجة الكلية لها

المجال	عدد فقرات كل بعد	قيمة ألفا
ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٨	٠.٧٥٩
رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة.	٩	٠.٨٢١
تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية.	٨	٠.٧٦١
تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٨	٠.٦٩٨
مقياس الاستبانة ككل.	٣٣	٠.٨٧٤

تشير البيانات في الجدول السابق إلى قيم معامل الثبات لإجابات المبحوثين، وتراوحت قيمة معامل ألفا ما بين (٠.٦٩٨ – ٠.٨٢١) وهى توحي بثبات الاستبانة، كما تشير قيمة معامل الثبات ألفا على إجمالي الاستبانة إلى ثبات الاستبانة وقدرتها على قياس ما وضعت لقياسه حيث بلغت قيمته ٠.٨٨٩

المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لاستخراج نتائج الدراسة قامت الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) حيث استخدم بعض الأساليب الإحصائية التي تتلاءم وطبيعة البيانات المطلوبة مثل:

١ – حساب اختبار "ت" t–test للموجعة الواحدة للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين والمتوسط الاعتباري.

وتم حساب المتوسط الاعتباري لعبارات كل مجال وفقًا للمعادلة التالية:

$$\text{المتوسط الاعتباري} = \frac{\text{مجموع درجات تصحيح الاستبانة}}{\text{عدد الأوزان}} = \frac{(٣ + ٢ + ١)}{(٣)} = ٢$$

٢– استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للمقياس.

٣– معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات المقياس.

٤– تم حساب الوزن المئوي لكل عبارة وكذلك الوزن المئوي للمجال ككل وفقًا للمعادلة التالية:

الوزن المئوي = المتوسط الحسابي / أكبر استجابة وهي (٣)

٥- تم حساب درجة تقدير الاستجابات وفقًا لقيمة المتوسط الحسابي على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي من ١ إلى أقل من ١.٦٦ تكون الدرجة منخفضة.
- إذا كان المتوسط الحسابي من ١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٣ تكون الدرجة متوسطة.
- إذا كان المتوسط الحسابي من ٢.٣٤ إلى ٣ تكون الدرجة مرتفعة.

٦- تحليل التباين ذي البعد الواحد One Way Analysis of Variance ANOVA لدراسة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية للمجموعات في أحد متغيرات الدراسة.

٧- الاختبارات البعدية Post Hoc Tests بطريقة أقل فرق معنوي Least Significance Difference والمعروف بـ L.S.D لمعرفة مصدر التباين بين المجموعات التي يؤكد تحليل التباين على وجود فرق بينها.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

اعتمدت الباحثة المتوسط الفرضي (٢) ووزنه المئوي (٠.٦٧)، وذلك وفقًا للمعادلة التي تم ذكرها سابقًا، وبالتالي إذا كانت درجة المتوسط الحسابي والوزن المئوي للمجال ككل أقل من المتوسط الفرضي ووزنه المئوي فيكون المجال في حاجة إلى تعديل.

ثانيًا: فيما يتعلق بتحديد دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل:

جدول (٧)

يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي والترتيب ودرجة تقديرات المبحوثين لدور بالتخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل فيما يتعلق بالمحاور كلية

محاور المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الترتيب	درجة التقييم
تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٢.٤٥	٠.٧١	٨١.٧٨	٤	مرتفع
رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة.	٢.٤٩	٠.٧٠	٨٣.٠٥	٢	مرتفع
تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية.	٢.٥١	٠.٧٠	٨٣.٥٧	١	مرتفع
تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	٢.٤٦	٠.٧٢	٨٢.١١	٣	مرتفع
المجموع الكلي:	٢.٤٨	٠.٧١	٨٢.٦٣	----	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن تقدير المبحوثين لدور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل فيما يتعلق بالمحاور كلية من وجهة نظر المبحوثين أنفسهم كانت بدرجة (مرتفعة) وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤- ٣.٠٠)، حيث بلغ المتوسط الحسابي

للمجالات كلية ٢.٤٨ وبانحراف معياري ٠.٧١، وبوزن مئوي مقداره ٨٢.٦٣، وتراوح الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين على المجالات التي تمثل التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل بين (٢.٤٥ – ٢.٥١).

وكان مجال تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية في الترتيب الأول بالنسبة لتحديد دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ ٢.٥١ وانحراف معياري ٠.٧٠ وبوزن نسبي قيمته ٨٣.٥٧، حيث كانت درجة تقدير تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية مرتفعة، وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤– ٣.٠٠).

وكان مجال رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة في الترتيب الثاني بالنسبة لتحديد دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٩ وانحراف معياري ٠.٧٠ وبوزن نسبي قيمته ٨٣.٠٥، حيث كانت درجة تقدير رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة مرتفعة، وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤– ٣.٠٠).

وكان مجال تحديد (معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل) في الترتيب الثالث بالنسبة لتحديد دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٦ وانحراف معياري ٠.٧٢ وبوزن نسبي قيمته ٨٢.١١، حيث كانت درجة تقدير تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل مرتفعة، وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤– ٣.٠٠).

وكان مجال تحديد (ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل) في الترتيب الرابع بالنسبة لتحديد دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٥ وانحراف معياري ٠.٧١ وبوزن نسبى قيمته ٨١.٧٨، حيث كانت درجة تقدير تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل مرتفعة، وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤– ٣.٠٠).

١– فيما يتعلق بمجال تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل:

يبين الجدول التالي قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.

جدول (٨)

يوضح قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل

العبارة	موافق	محايد	معارض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التقدير
التحول البرامجي يعنى استثمار للتطور التقني في تصميم وتدريس المقررات.	٢٧٣	١٣٣	٤٤	٢.٥١	٠.٦٧	١٦.١٦	دال***	٨٣.٦٣	٤	مرتفع
إعداد البرامج الأكاديمية وفق استراتيجيات وتوجهات الدولة لمواكبة سوق العمل.	٢٠٧	١٣١	١١٢	٢.٢١	٠.٨٢	٥.٤٩	دال**	٧٣.٧٠	٧	متوسط
التحول البرامجي يقتضي الاعتماد على المراجع العلمية الحديثة لمواكبة التطورات التكنولوجية في عملية التعليم.	٢٤٣	١٥٠	٥٧	٢.٤١	٠.٧٠	١٢.٤٤	دال***	٨٠.٤٤	٥	مرتفع
التحول البرامجي يستهدف التركيز على الإشراف الأكاديمي للطلاب وفق برامج حديثة.	٢٦١	٧٢	١١٧	٢.٣٢	٠.٨٦	٧.٩٠	دال***	٧٧.٣٣	٦	متوسط
التحول البرامجي يستهدف إعداد برامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس بما يتماشى مع مقتضيات العصر لمواكبة سوق العمل.	٢٧٥	١٣٥	٤٠	٢.٥٢	٠.٦٥	١٦.٩٣	دال***	٨٤.٠٧	٢	مرتفع
التحول البرامجي يستهدف إنشاء جامعات حديثة تواكب رؤية الدولة في الإصلاح الاقتصادي لمواكبة سوق العمل.	٢٦٩	١٤١	٤٠	٢.٥١	٠.٦٥	١٦.٤٩	دال***	٨٣.٦٣	٤	مرتفع
التحول البرامجي يستهدف الاستفادة من التطور التكنولوجي على كافة الأصعدة للارتقاء بالعملية التعليمية.	٣١٧	٤٩	٨٤	٢.٥٢	٠.٧٩	١٣.٩٠	دال***	٨٣.٩٣	٣	مرتفع
التحول الرقمي يقتضى مواءمة الخطة الدراسية مع المقارنات المعيارية لتلبية متطلبات سوق العمل.	٢٩٩	١٣٣	١٨	٢.٦٢	٠.٥٦	٢٣.٥٩	دال***	٨٧.٤٨	١	مرتفع
المجال ككل	ن=٤٥٠			٢.٤٥	٠.٧١	المتوسط الاعتباري = ٢		٨١.٧٨	-	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن مجال تحديد المبحوثين لماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل حصل على درجة تقدير (مرتفع)، بينما حصلت عبارات هذا المجال على درجة تقدير تراوحت بين مرتفعة ومتوسطة، وكانت أعلى هذه العبارات ترتيبًا هي"التحول الرقمي يقتضي مواءمة الخطة الدراسية مع المقارنات المعيارية لتلبية متطلبات سوق العمل" حيث حصلت على درجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي ٢.٦٢ وانحراف معياري ٠.٥٦, وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٧.٤٨, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ٢٣.٥٩, وجاء في الترتيب التالي بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "التحول البرامجي يستهدف إعداد برامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس بما يتماشى مع مقتضيات العصر لمواكبة سوق العمل" بمتوسط حسابي ٢.٥٢ وانحراف معياري ٠.٦٥ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٠٧, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ١٦.٩٣، وجاء في الترتيب الثالث بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "التحول البرامجي يستهدف الاستفادة من التطور التكنولوجي على كافة الأصعدة للارتقاء بالعملية التعليمية" بمتوسط حسابي ٢.٥٢ وانحراف معياري ٠.٧٩ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٩٣, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح

المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٣.٩٠, وجاء في الترتيب الرابع بدرجة تقدير مرتفعة أيضًا عبارة "التحول البرامجي يستهدف إنشاء جامعات حديثة تواكب رؤية الدولة في الإصلاح الاقتصادي لمواكبة سوق العمل" بمتوسط حسابي ٢.٥١ وانحراف معياري ٠.٦٥ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٦٣, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٦.٤٩, وجاء في الترتيب الرابع مكرر بدرجة تقدير مرتفعة أيضًا عبارة "التحول البرامجي يعنى استثمار للتطور التقني في تصميم وتدريس المقررات" بمتوسط حسابي ٢.٥١ وانحراف معياري ٠.٦٧ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٦٣, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٦.١٦, وجاءت عبارة "التحول البرامجي يقتضي الاعتماد على المراجع العلمية الحديثة لمواكبة التطورات التكنولوجية في عملية التعليم، "في الترتيب الخامس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤١ وانحراف معياري ٠.٧٠ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٠.٤٤, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٢.٤٤، وجاءت عبارة "التحول البرامجي يستهدف التركيز على الإشراف الأكاديمي للطلاب وفق برامج حديثة" في الترتيب السادس بدرجة تقدير متوسطة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٣٢ وانحراف معياري ٠.٨٦ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٧٧.٣٣, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٧.٩٠، وجاءت عبارة "إعداد البرامج الأكاديمية وفق استراتيجيات وتوجهات الدولة لمواكبة سوق العمل" في الترتيب السابع بدرجة تقدير متوسطة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٢١ وانحراف معياري ٠.٨١ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٧٣.٧٠, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ٥.٤٩.

كما يتضح من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المجال الأول (تحديد المبحوثين لماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل) للفقرات قد تراوح بين (٢.٢١- ٢.٦٢) كما تراوح الوزن النسبي للفقرات بين (٧٣.٧٠- ٨٧.٤٨)، بينما كان المتوسط الفرضي المرجح للمجال ككل (٢.٤٥) وبوزن نسبى قدره (٨١.٧٨) ويتضح من ذلك أن درجة مجال تحديد المبحوثين لماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي الذي كان (٢) وبوزن نسبى (٦٧.٠٠) وهو ما يبين أن

هذا المجال (تحديد المبحوثين لماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل) بحاجة إلى قدر من الاهتمام فقد تم تقدير تحديد المبحوثين لماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل من جانب المبحوثين بدرجة مرتفعة.

٢- فيما يتعلق بمجال رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة:

يبين الجدول التالي قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لمجال رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة.

جدول (٩)

يوضح قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لمجال رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة

العبارة	موافق	محايد	معارض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التقدير
تمتلك الجامعات المصرية قوة بشرية طلابية هائلة يمكنها مواكبة التحول البرامجي لمواكبة سوق العمل.	٢٤٦	١٤٦	٥٨	٢.٤٢	٠.٧١	١٢.٥١	دال***	٨٠.٥٩	٦	مرتفع
تمتلك الجامعات المصرية بنية تحتية تكنولوجية تمكنها من مواكبة التحول البرامجي لتخريج طلاب يواكبون سوق العمل.	٢٣٧	١١٤	٩٩	٢.٣١	٠.٨١	٨.٠٤	دال***	٧٦.٨٩	٩	متوسط
تفتقر الجامعات المصرية إلى مقررات متطورة تمكنها من تخريج طلاب قادرون على مواكبة سوق العمل في ظل التطورات الهائلة والتحول الاقتصادي.	٢٢٨	١٦٥	٥٧	٢.٣٨	٠.٧٠	١١.٥٢	دال***	٧٩.٣٣	٧	مرتفع
تمتلك الجامعات المصرية قوة بشرية هائلة من أعضاء هيئة التدريس الذين يمكنهم مواكبة التحول البرامجي بما يتماشى مع مقتضيات سوق العمل.	٢٧٧	٦٥	١٠٨	٢.٣٨	٠.٨٥	٩.٤١	دال***	٧٩.١٩	٨	مرتفع
تتقدم الجامعات المصرية في مستوى المنافسة في البحث العلمي مع الجامعات العربية إلى حد يمكنها من القدرة على مواكبة التحول البرامجي.	٣٠٠	١١٥	٣٥	٢.٥٩	٠.٦٣	١٩.٧٩	دال***	٨٦.٣٠	٢	مرتفع
تحتوى الجامعات المصرية على خيارات إستراتيجية تمكنها من بلوغ المستقبل المرغوب فيه نحو التحول البرامجي.	٢٨١	١٣٣	٣٦	٢.٥٤	٠.٦٤	١٨.٠٦	دال***	٨٤.٨١	٤	مرتفع
معظم الجامعات الحكومية لم تتبن-بعد-نظاماً داخلياً رسمياً لضمان الجودة، بالإضافة إلى محدودية المواد التعليمية بصفة عامة.	٣٢٩	٣٤	٨٧	٢.٥٤	٠.٨٠	١٤.٣٠	دال***	٨٤.٥٩	٥	مرتفع
قد لا تتاح للطلاب فرصة الحصول على التدريب الملائم لصقل مهاراتهم العملية في مجالي العلوم الاجتماعية الإنسانيات فزيادة عدد الطلاب في الكليات لا يتماشى مع عدد الجامعات.	٣٢٧	١١١	١٢	٢.٧٠	٠.٥١	٢٨.٩٠	دال***	٩٠.٠٠	١	مرتفع
تحصل الجامعات المصرية على مستوى في التصنيف ضمن الجامعات العالمية.	٣١٠	٨٧	٥٣	٢.٥٧	٠.٦٩	١٧.٤٦	دال***	٨٥.٧٠	٣	مرتفع
المجال ككل	ن= ٤٥٠			٢.٤٩	٠.٧٠	المتوسط الاعتباري = ٢		٨٣.٠٥	-	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن مجال رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة حصل على درجة تقدير (مرتفع)، بينما حصلت عبارات هذا المجال على درجة تقدير تراوحت بين مرتفعة، وكانت أعلى هذه العبارات ترتيبًا هي" قد لا تتاح للطلاب فرصة الحصول على التدريب الملائم لصقل مهاراتهم العملية في مجالي العلوم الاجتماعية الإنسانيات فزيادة عدد الطلاب في الكليات لا يتماشى مع عدد الجامعات" حيث حصلت على درجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي ٢.٧٠ وانحراف معياري ٠.٥١, وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٩٠.٠٠, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري حيث بلغت قيمة "ت" ٢٨.٩٠, وجاء في الترتيب التالي بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "تتقدم الجامعات المصرية في مستوى المنافسة في البحث العلمي مع الجامعات العربية إلى حد يمكنها من القدرة على مواكبة التحول البرامجي" بمتوسط حسابي ٢.٥٩ وانحراف معياري ٠.٦٣ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٦.٣٠ , ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ١٩.٧٩، وجاء في الترتيب الثالث بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "تحصل الجامعات المصرية على مستوى في التصنيف ضمن الجامعات العالمية" بمتوسط حسابي ٢.٥٧ وانحراف معياري ٠.٦٩ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٥.٧٠, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٧.٤٦, وجاء في الترتيب الرابع بدرجة تقدير مرتفعة أيضًا عبارة "تحتوى الجامعات المصرية على خيارات إستراتيجية تمكنها من بلوغ المستقبل المرغوب فيه نحو التحول البرامجي" بمتوسط حسابي ٢.٥٤ وانحراف معياري ٠.٦٤ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٨١ , ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٨.٠٦, وجاءت عبارة "معظم الجامعات الحكومية لم تتبنَ- بعد- نظامًا داخليًا رسميًا لضمان الجودة، بالإضافة إلى محدودية المواد التعليمية بصفة عامة" في الترتيب الخامس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٥٤ وانحراف معياري ٠.٨٠ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٥٩, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٤.٣٠، وجاءت عبارة "تمتلك الجامعات المصرية قوة بشرية طلابية هائلة يمكنها مواكبة التحول البرامجي لمواكبة سوق العمل" في الترتيب السادس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٢ وانحراف معياري ٠.٧١ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي

التي بلغت ٨٠.٥٩, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٢.٥١، وجاءت عبارة "تفتقر الجامعات المصرية إلى مقررات متطورة تمكنها من تخريج طلاب قادرون على مواكبة سوق العمل في ظل التطورات الهائلة والتحول الاقتصادي" في الترتيب السابع بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٣٨ وانحراف معياري ٠.٧٠ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٧٩.٣٣, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١١.٥٢، وجاءت عبارة "تمتلك الجامعات المصرية قوة بشرية هائلة من أعضاء هيئة التدريس الذين يمكنهم مواكبة التحول البرامجي بما يتماشى مع مقتضيات سوق العمل" في الترتيب الثامن بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٣٨ وانحراف معياري ٠.٨٥ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٧٩.١٩, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ٩.٤١، وجاءت عبارة "تمتلك الجامعات المصرية بنية تحتية تكنولوجية تمكنها من مواكبة التحول البرامجي لتخريج طلاب يواكبون سوق العمل" في الترتيب التاسع بدرجة تقدير متوسطة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٣١ وانحراف معياري ٠.٨١ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٧٦.٨٩, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ٨.٠٤.

كما يتضح من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المجال الثاني (رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة) للفقرات قد تراوح بين (٢.٣١- ٢.٧٠) كما تراوح الوزن النسبي للفقرات بين (٧٦.٨٩- ٩٠.٠٠)، بينما كان المتوسط الفرضي المرجح للمجال ككل (٢.٤٩) وبوزن نسبى قدره (٨٣.٠٥) ويتضح من ذلك أن درجة مجال رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي الذي كان (٢) وبوزن نسبي (٦٧.٠٠) وهو ما يبين أن هذا المجال (رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة) بحاجة إلى قدر من الاهتمام فقد تم تقدير رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة من جانب المبحوثين بدرجة مرتفعة.

٣- فيما يتعلق بمجال تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية:

يبين الجدول التالي قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لمجال تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية.

جدول (١٠)

يوضح قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لمجال تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية

العبارة	موافق	محايد	معارض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التقدير
تزويد المقررات الدراسة بالمهارات التكنولوجية التي تتفق مع التوجه نحو الرقمة بمؤسسات الأعمال لمواكبة سوق العمل.	٢٨٥	١١٩	٤٦	٢.٥٣	٠.٦٧	١٦.٧١	دال***	٨٤.٣٧	٤	مرتفع
تلبية محتوى المقررات الدراسية للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة لمواكبة سوق العمل.	٢٧١	٩٩	٨٠	٢.٤٢	٠.٧٨	١١.٦١	دال***	٨٠.٨١	٧	مرتفع
التوجه نحو إنشاء جامعات تكنولوجية حديثة تتبنى التجديد وتعزز الابتكار بما يواكب التحديات والتغيرات الاجتماعية المتلاحقة.	٢٥٩	١٣٥	٥٦	٢.٤٥	٠.٧١	١٣.٥٧	دال***	٨١.٧٠	٦	مرتفع
التركيز بشكل متزايد على نقل الكفايات والمهارات، مما يمكن الطلاب من التعامل مع بيئات العمل المختلفة.	٣٢٥	٤٤	٨١	٢.٥٤	٠.٧٨	١٤.٧٣	دال***	٨٤.٧٤	٣	مرتفع
اعتماد نقطة الخروج من البرنامج كأحد آليات تبادل الخبرات.	٢٨٧	١٣٥	٢٨	٢.٥٨	٠.٦١	٢٠.٠٨	دال***	٨٥.٨٥	٢	مرتفع
التكامل بين سلسلة قيمة الصناعة وسلسلة القيمة الداخلية للجامعات على جودة المدخلات المقدمة.	٢٤١	١٧١	٣٨	٢.٤٥	٠.٦٥	١٤.٨١	دال***	٨١.٧٠	٦	مرتفع
يوجد توأمة بين البرامج الدراسية مع المقررات في الكليات المتناظرة.	٣١١	٥٠	٨٩	٢.٤٩	٠.٨٠	١٣.٠١	دال***	٨٣.١١	٥	مرتفع
بناء تحالفات عميقة مع الشراكات لدعم البحث العلمي.	٢٩١	١٣٣	٢٦	٢.٥٩	٠.٦٠	٢٠.٨٧	دال***	٨٦.٣٠	١	مرتفع
المجال ككل	ن= ٤٥٠			٢.٥١	٠.٧٠	المتوسط الاعتباري= ٣		٨٣.٥٧	-	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن مجال تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية حصل على درجة تقدير (مرتفع)، بينما حصلت عبارات هذا المجال على درجة تقدير تراوحت بين مرتفعة، وكانت أعلى هذه العبارات ترتيبًا هي "بناء تحالفات عميقة مع الشراكات لدعم البحث العلمي" حيث حصلت على درجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي ٢.٥٩ وانحراف معياري ٠.٦٠, وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٦.٣٠, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ٢٠.٨٧, وجاء في الترتيب التالي بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "اعتماد نقطة الخروج من البرنامج كأحد آليات تبادل الخبرات" بمتوسط حسابي ٢.٥٨ وانحراف معياري ٠.٦١ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٥.٨٥ , ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح

المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ٢٠.٠٨، وجاء في الترتيب الثالث بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "التركيز بشكل متزايد على نقل الكفايات والمهارات، مما يمكن الطلاب من التعامل مع بيئات العمل المختلفة" بمتوسط حسابي ٢.٥٤ وانحراف معياري ٠.٧٨ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٧٤, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٤.٧٣, وجاء في الترتيب الرابع بدرجة تقدير مرتفعة أيضًا عبارة "تزويد المقررات الدراسة بالمهارات التكنولوجية التي تتفق مع التوجه نحو الرقمنة بمؤسسات الأعمال لمواكبة سوق العمل" بمتوسط حسابي ٢.٥٣ وانحراف معياري ٠.٦٧ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٣٧ , ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٦.٧١, وجاءت عبارة "يوجد توأمة بين البرامج الدراسية مع المقررات في الكليات المتناظرة" في الترتيب الخامس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٩ وانحراف معياري ٠.٨٠ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.١١, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٣.٠١، وجاءت عبارة "التوجه نحو إنشاء جامعات تكنولوجية حديثة تتبنى التجديد وتعزز الابتكار بما يواكب التحديات والتغيرات الاجتماعية المتلاحقة "في الترتيب السادس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٥ وانحراف معياري ٠.٧١ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨١.٧٠, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٣.٥٧، وجاءت عبارة "التكامل بين سلسلة قيمة الصناعة وسلسلة القيمة الداخلية للجامعات على جودة المدخلات المقدمة" في الترتيب السادس مكرر بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٥ وانحراف معياري ٠.٦٥ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨١.٧٠, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٤.٨١، وجاءت عبارة "تلبية محتوى المقررات الدراسية للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة لمواكبة سوق العمل" في الترتيب السابع بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٢ وانحراف معياري ٠.٧١ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٠.٨١, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١١.٦١.

كما يتضح من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المجال الثالث (تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية) للفقرات قد تراوح بين (٢.٤٢- ٢.٥٩) كما تراوح الوزن النسبي للفقرات بين (٨٠.٨١- ٨٦.٣٠)، بينما كان المتوسط الفرضي المرجح للمجال ككل (٢.٥١) وبوزن نسبى قدره (٨٣.٥٧) ويتضح من ذلك أن درجة مجال تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي الذي كان (٢) وبوزن نسبى (٦٧.٠٠) وهو ما يبين أن هذا المجال (تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية) بحاجة إلى قدر من الاهتمام فقد تم تقدير تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية من جانب المبحوثين بدرجة مرتفعة.

٤- فيما يتعلق بمجال تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل:

يبين الجدول التالي قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لمجال تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.

جدول (١١)

يوضح قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لمجال تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل

العبارة	موافق	محايد	معارض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التقدير
قلة المنح المخصصة للدراسات العليا من أجل تحقيق التبادل العلمي بين الدول.	٢٩٣	١٠٨	٤٩	٢.٥٤	٠.٦٨	١٦.٨٣	دال***	٨٤.٧٤	١	مرتفع
وجود توجه غير منظم لربط البحوث والدراسات العلمية التي تقوم بها الجامعات بمطالب المجتمع.	٢٢٧	١٧٦	٤٧	٢.٤٠	٠.٦٧	١٢.٦٥	دال***	٨٠.٠٠	٥	مرتفع
يفضل الطلاب التخصصات النظرية على التخصصات العملية، والتي لا تواكب متطلبات سوق العمل.	٢٦٣	١٥٣	٣٤	٢.٥١	٠.٦٣	١٧.٠٣	دال***	٨٣.٦٣	٣	مرتفع
عدم زيادة الموارد المالية المتاحة للجامعات بنفس نسبة الزيادة في أعداد الطلاب المقيدين بها.	٣١٨	٣٥	٩٧	٢.٤٩	٠.٨٣	١٢.٦١	دال***	٨٣.٠٤	٤	مرتفع
ضعف استخدام التقنيات الحديثة التي تتواكب مع متطلبات سوق العمل.	٢٩٥	٩٧	٥٨	٢.٥٣	٠.٧١	١٥.٦٧	دال***	٨٤.٢٢	٢	مرتفع
عدم تقييم للبرامج الدراسية، مما يؤدي لتداخلها مع بعضها.	٢٣٣	١٥٦	٦١	٢.٣٨	٠.٧١	١١.٣٧	دال***	٧٩.٤١	٦	مرتفع
البرامج الدراسية لا تتم معالجتها بصورة تخدم التنمية المستدامة.	٢٦٦	١٣٩	٤٥	٢.٤٩	٠.٦٧	١٥.٥١	دال***	٨٣.٠٤	٤	مرتفع
ضعف توثيق العلاقة الواضحة بين محتوى	٢٨٩	٣٦	١٢٥	٢.٣٦	٠.٨٩	٨.٧٠	دال***	٧٨.٨١	٧	مرتفع

المقـــــررات الدراســـــية واحتمالات فرص العمل.									
المجال ككل	ن= ٤٥٠			٢.٤٦	٠.٧٢	المتوسط الاعتباري = ٣	٨٢.١١	-	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن مجال تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل حصل على درجة تقدير (مرتفع)، بينما حصلت عبارات هذا المجال على درجة تقدير تراوحت بين مرتفعة، وكانت أعلى هذه العبارات ترتيبًا هي "قلة المنح المخصصة للدراسات العليا من أجل تحقيق التبادل العلمي بين الدول" حيث حصلت على درجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي ٢.٥٤ وانحراف معياري ٠.٦٨, وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٧٤, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ١٦.٨٣, وجاء في الترتيب التالي بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "ضعف استخدام التقنيات الحديثة التي تتواكب مع متطلبات سوق العمل" بمتوسط حسابي ٢.٥٣ وانحراف معياري ٠.٧١ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٢٢ , ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ١٥.٦٧، وجاء في الترتيب الثالث بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "يفضل الطلاب التخصصات النظرية على التخصصات العملية، والتي لا تواكب متطلبات سوق العمل" بمتوسط حسابي ٢.٥١ وانحراف معياري ٠.٦٣ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٦٣, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٧.٠٣, وجاء في الترتيب الرابع بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "عدم زيادة الموارد المالية المتاحة للجامعات بنفس نسبة الزيادة في أعداد الطلاب المقيدين بها" بمتوسط حسابي ٢.٤٩ وانحراف معياري ٠.٨٣ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٠٤, ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٢.٦١, وجاء في الترتيب الرابع مكرر بدرجة تقدير مرتفعة أيضًا عبارة "البرامج الدراسية لا تتم معالجتها بصورة تخدم التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي ٢.٤٩ وانحراف معياري ٠.٦٧ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٠٤ , ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٥.٥١, وجاءت عبارة: "وجود توجه غير منظم لربط البحوث والدراسات العلمية التي تقوم بها الجامعات بمطالب المجتمع" في الترتيب الخامس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٠ وانحراف معياري ٠.٦٧ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٠.٠٠, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط

الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١٢.٦٥، وجاءت عبارة "عدم تقييم للبرامج الدراسية، مما يؤدي لتداخلها مع بعضها" في الترتيب السادس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٣٨ وانحراف معياري ٠.٧١ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٧٩.٤١, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري, حيث بلغت قيمة "ت" ١١.٣٧، وجاءت عبارة "ضعف توثيق العلاقة الواضحة بين محتوى المقررات الدراسية واحتمالات فرص العمل" في الترتيب السابع بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٣٦ وانحراف معياري ٠.٨٩ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٧٨.٨١, كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٨.٧٠.

كما يتضح من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المجال الرابع (تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل) للفقرات قد تراوح بين (٢.٣٦- ٢.٥٤) كما تراوح الوزن النسبي للفقرات بين (٧٨.٨١- ٨٤.٧٤)، بينما كان المتوسط الفرضي المرجح للمجال ككل (٢.٤٦) وبوزن نسبى قدره (٨٢.١١) ويتضح من ذلك أن درجة مجال تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي الذي كان (٢) وبوزن نسبى (٦٧.٠٠) وهو ما يبين أن هذا المجال (تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل) بحاجة إلى قدر من الاهتمام فقد تم تقدير تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل من جانب المبحوثين بدرجة مرتفعة.

- أهم مقترحات المبحوثين لتفعيل دور التحويل البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.

جدول رقم (١٢)

أهم مقترحات المبحوثين لتفعيل دور التحويل البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل وفقًا للنوع

النوع / المقترحات	ذكور		إناث		الإجمالي		قيمة z	الدلالة	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%			
تبني صياغة معرفية جديدة للبرامج، تقوم على "التعليم من أجل التنمية المستدامة لتلبية متطلبات سوق العمل.	١٣١	٥٢.٤٠	١٢٠	٦٠.٠٠	٢٥١	٥٥.٧٨	١.٦١١	غير دالة	١٠
إكساب الطلاب مهارات التعامل مع الأهداف الإنمائية للتعليم الجامعي	١٤٤	٥٧.٦٠	١٢٠	٦٠.٠٠	٢٦٤	٥٨.٦٧	٠.٥١٣	غير دالة	٩
توحيد التخصصات في برامج التعليم واسعة النطاق.	١٧٦	٧٠.٤٠	١٣٨	٦٩.٠٠	٣١٤	٦٩.٧٨	٠.٣٢١	غير دالة	٢
ضمان جودة البرامج الدراسية ومؤسسات التعليم الجامعي، وصولاً للاعتماد الأكاديمي تحقيقاً للتنافسية الدولية ومن ثم تلبية متطلبات سوق العمل	١٥٦	٦٢.٤٠	١١٥	٥٧.٥٠	٢٧١	٦٠.٢٢	١.٠٥٤	غير دالة	٧
إحلال التوازن بين البرامج الدراسية، تلبية للحاجة إلى مهارات مرتفعة المستوى لخريجي الجامعات من أجل مواكبة سوق العمل.	١١٥	٤٦.٠٠	٩٩	٤٩.٥٠	٢١٤	٤٧.٥٦	٠.٧٣٨	غير دالة	١٣
تشجيع الطلاب على الإعراب عن عدة تفضيلات في طلبات التحاقهم بمؤسسات التعليم الجامعي بما يلبى متطلبات سوق العمل.	١٦٧	٦٦.٨٠	١٢٦	٦٣.٠٠	٢٩٣	٦٥.١١	٠.٨٣٩	غير دالة	٤
فتح قنوات التنقل بين أعضاء هيئة التدريس لإثراء المدارس العلمية المختلفة لتلبية متطلبات سوق العمل.	١٦٦	٦٦.٤٠	١٢٤	٦٢.٠٠	٢٩٠	٦٤.٤٤	٠.٩٦٨	غير دالة	٥
تطوير هياكل علمية فاعلة وبرامج وبعثات متقدمة لأعضاء هيئة التدريس	١٦٦	٦٦.٤٠	١٢٨	٦٤.٠٠	٢٩٤	٦٥.٣٣	٠.٥٣١	غير دالة	٣
التحديد الواضح والدقيق لمسئوليات عضو هيئة التدريس بجانب الالتزام الأخلاقي بالأداء المهني	١٢٩	٥١.٦٠	١٠٢	٥١.٠٠	٢٣١	٥١.٣٣	٠.١٢٦	غير دالة	١٢
المشاركة المجتمعية ودور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في إنشاء وإدارة ومتابعة أداء مؤسسات التعليم الجامعي.	١٥٠	٦٠.٠٠	١١٧	٥٨.٥٠	٢٦٧	٥٩.٣٣	٠.٣٢٢	غير دالة	٨
تشجيع المشاركة في جانب الطلب على مخرجات التعليم الجامعي عن طريق إدماج مساهمات القطاع الخاص في تصميم المناهج الدراسية لتلبية متطلبات سوق العمل.	١٧٩	٧١.٦٠	١٤٠	٧٠.٠٠	٣١٩	٧٠.٨٩	٠.٣٧١	غير دالة	١
توفير التدريب الداخلي في المصانع للطلاب لمشاركة الكليات في القطاع الخاص	١٥٠	٦٠.٠٠	١٢٤	٦٢.٠٠	٢٧٤	٦٠.٨٩	٠.٤٣٢	غير دالة	٦
إعادة النظر في المقررات الدراسية لدمج التخصصات المتداخلة لرفع مستوى الخريج بما يحقق تلبية متطلبات سوق العمل.	١٣٩	٥٥.٦٠	١٠٥	٥٢.٥٠	٢٤٤	٥٤.٢٢	٠.٦٥٥	غير دالة	١١
الإجمالي	٢٥٠		٢٠٠		٤٥٠				

تشير بيانات الجدول السابق إلى أهم مقترحات المبحوثين لتفعيل دور التحويل البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل وفقا للنوع، حيث جاء في الترتيب الأول تشجيع المشاركة في جانب الطلب على مخرجات التعليم الجامعي عن طريق إدماج مساهمات القطاع الخاص في تصميم المناهج الدراسية لتلبية متطلبات سوق العمل، حيث جاءت بنسبة بلغت ٧٠.٨٩% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين ٧١.٦٠% من إجمالي مفردات عينة الذكور في مقابل ٧٠.٠٠% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وتتقارب النسبتان، حيث إن الفارق بين النسبتين غير دال إحصائيًا، فقد بلغت قيمة Z المحسوبة ٠.٣٧١

وهى أقل من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٠.٠٩٥.

وجاء في الترتيب الثاني توحيد التخصصات في برامج التعليم واسعة النطاق، حيث جاءت بنسبة بلغت ٦٩.٧٨% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين ٧٠.٤٠% من إجمالي مفردات عينة الذكور في مقابل ٦٩.٠٠% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وتتقارب النسبتان، حيث إن الفارق بين النسبتين غير دال إحصائيًا، فقد بلغت قيمة Z المحسوبة ٠.٣٢١ وهى أقل من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٠.٠٩٥.

وجاء في الترتيب الثالث تطوير هياكل علمية فاعلة وبرامج وبعثات متقدمة لأعضاء هيئة التدريس، حيث جاءت بنسبة بلغت ٦٥.٣٣% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين ٦٦.٤٠% من إجمالي مفردات عينة الذكور في مقابل ٦٤.٠٠% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وتتقارب النسبتان، حيث إن الفارق بين النسبتين غير دال إحصائيًا، فقد بلغت قيمة Z المحسوبة ٠.٥٣١ وهى أقل من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٠.٠٩٥.

وجاء في الترتيب الرابع تشجيع الطلاب على الإعراب عن عدة تفضيلات في طلبات التحاقهم بمؤسسات التعليم الجامعي بما يلبى متطلبات سوق العمل، حيث جاءت بنسبة بلغت ٦٥.١١% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين ٦٦.٨٠% من إجمالي مفردات عينة الذكور في مقابل ٦٣.٠٠% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وتتقارب النسبتان، حيث إن الفارق بين النسبتين غير دال إحصائيًا، فقد بلغت قيمة Z المحسوبة ٠.٨٣٩ وهى أقل من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٠.٠٩٥.

وجاء في الترتيب الخامس فتح قنوات التنقل بين أعضاء هيئة التدريس لإثراء المدارس العلمية المختلفة لتلبية متطلبات سوق العمل، حيث جاءت بنسبة بلغت ٦٤.٤٤% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين ٦٦.٤٠% من إجمالي مفردات عينة الذكور في مقابل ٦٢.٠٠% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وتتقارب النسبتان، حيث إن الفارق بين النسبتين غير دال إحصائيًا، فقد بلغت قيمة Z المحسوبة ٠.٩٦٨، وهى أقل من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٠.٠٩٥.

وجاء في الترتيب السادس توفير التدريب الداخلي في المصانع للطلاب لمشاركة الكليات في القطاع الخاص، حيث جاءت بنسبة بلغت ٦٠.٨٩% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين ٦٠.٠٠% من إجمالي مفردات عينة الذكور في مقابل ٦٢.٠٠% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وتتقارب النسبتان، حيث إن الفارق بين النسبتين غير دال إحصائيًا، فقد بلغت قيمة Z المحسوبة ٠.٤٣٢ وهى أقل من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٠.٠٩٥.

وجاء في الترتيب السابع ضمان جودة البرامج الدراسية ومؤسسات التعليم الجامعي، وصولًا للاعتماد الأكاديمي تحقيقًا للتنافسية الدولية ومن

ثم تلبية متطلبات سوق العمل، حيث جاءت بنسبة بلغت ٦٠.٢٢% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين ٦٢.٤٠% من إجمالي مفردات عينة الذكور في مقابل ٥٧.٥٠% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وتتقارب النسبتان، حيث إن الفارق بين النسبتين غير دال إحصائيًّا، فقد بلغت قيمة Z المحسوبة ١.٠٥٤ وهى أقل من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٠.٠٩٥.

وجاء في الترتيب الثامن المشاركة المجتمعية ودور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في إنشاء وإدارة ومتابعة أداء مؤسسات التعليم الجامعي، حيث جاءت بنسبة بلغت ٥٩.٣٣% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين ٦٠.٠٠% من إجمالي مفردات عينة الذكور في مقابل ٥٨.٥٠% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وتتقارب النسبتان، حيث إن الفارق بين النسبتين غير دال إحصائيًّا، فقد بلغت قيمة Z المحسوبة ٠.٣٢٢ وهى أقل من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٠.٠٩٥.

وجاء في الترتيب التاسع إكساب الطلاب مهارات التعامل مع الأهداف الإنمائية للتعليم الجامعي، حيث جاءت بنسبة بلغت ٥٨.٦٧% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين ٥٧.٦٠% من إجمالي مفردات عينة الذكور في مقابل ٦٠.٠٠% من إجمالي مفردات عينة الإناث، وتتقارب النسبتان، حيث إن الفارق بين النسبتين غير دال إحصائيًّا، فقد بلغت قيمة Z المحسوبة ٠.٥١٣ وهي أقل من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٠.٠٩٥.

النتائج الخاصة بفروض الدراسة:

ثانيًا: نتائج التحقق من صحة الفروض:

يحتوي هذا الجزء على خلاصة ما توصلت إليه الدراسة الراهنة من نتائج تطبيق الاستبانة، وسوف تتناول الباحثة في هذا الجزء نتائج التحقق من صحة فروض الدراسة والإجابة عن بعض تساؤلاتها البحثية، ثم تقدم ملخصًا عن هذه النتائج، والتي في ضوئها يمكن طرح عدد من المقترحات والتوصيات، وفي ضوء أهداف الدراسة وفروضها سوف يتم عرض نتائج التحقق من صحة الفروض فيما يلي:

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير النوع.

جدول (١٣)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير النوع.

محاور الاستبانة	المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	ذكور	٢٥٠	٢.٤٩	٠.٦٨	٠.٤٧١	٤٤٨	غير دالة
	إناث	٢٠٠	٢.٥٤	٠.٦٦			
رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة.	ذكور	٢٥٠	٢.٣٩	٠.٧٣	٠.٨٦٣	٤٤٨	غير دالة
	إناث	٢٠٠	٢.٤٥	٠.٦٨			
تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات	ذكور	٢٥٠	٢.٦٠	٠.٦٣	٢.٢٩٤	٤٤٨	دالة*

المصرية.	إناث	٢٠٠	٢.٤٥	٠.٧١			
تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	ذكور	٢٥٠	٢.٥٤	٠.٦٩	٠.٢١٦	٤٤٨	غير دالة
	إناث	٢٠٠	٢.٥٥	٠.٦٨			

تشير بيانات الجدول السابق إلى الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير النوع:

أولًا: فيما يتعلق بتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس الاستبانة تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث بلغت قيمة "ت" ٠.٤٧١ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض، والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على المقياس استبانة تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير النوع.

ثانيًا: فيما يتعلق برصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على المقياس استبيان رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة، حيث بلغت قيمة "ت" ٠.٨٦٣ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض، والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاستبانة رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة تعزى لمتغير النوع.

ثالثًا: فيما يتعلق بتحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على المقياس استبيان تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لصالح الذكور، حيث بلغت قيمة "ت" ٢.٢٩٤ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت صحة هذا الفرض، والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاستبانة تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية تعزى لمتغير النوع.

رابعًا: فيما يتعلق بتحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على مقياس الاستبانة تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث بلغت قيمة "ت" ٠.٢١٦ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم

صحة هذا الفرض، والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على المقياس استبيان تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير النوع.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الجامعة.

جدول (١٤)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الجامعة

محاور الاستبيان	المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل	حكومية	٢٢٩	٢.٥١	٠.٦٥	٠.٠٦٥	٤٤٨	غير دالة
	خاصة	٢٢١	٢.٥١	٠.٦٩			
رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة	حكومية	٢٢٩	٢.٣١	٠.٧٥	٣.٣١٩	٤٤٨	دالة***
	خاصة	٢٢١	٢.٥٣	٠.٦٥			
تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية	حكومية	٢٢٩	٢.٥٩	٠.٦١	١.٧٣٥	٤٤٨	غير دالة
	خاصة	٢٢١	٢.٤٨	٠.٧٣			
تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل	حكومية	٢٢٩	٢.٤٨	٠.٧٣	١.٩٦١	٤٤٨	دالة*
	خاصة	٢٢١	٢.٦١	٠.٦٣			

تشير بيانات الجدول السابق إلي الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الجامعة:

أولًا: فيما يتعلق بتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوث الجامعات الحكومية ومتوسطات درجات مبحوث الجامعات الخاصة على المقياس استبيان تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث بلغت قيمة "ت" ٠.٠٦٥ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض، والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاستبانة تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الجامعة.

ثانيًا: فيما يتعلق برصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوث الجامعات الحكومية ومتوسطات درجات مبحوث الجامعات الخاصة على مقياس الاستبانة رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة، حيث بلغت قيمة "ت" ٣.٣١٩ وهى قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض، والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية

بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاستبانة رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة تعزى لمتغير نوع الجامعة.

ثالثًا: فيما يتعلق بتحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوث الجامعات الحكومية ومتوسطات درجات مبحوث الجامعات الخاصة على المقياس استبيان تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية، حيث بلغت قيمة "ت" ١.٧٣٥ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض، والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاستبانة تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية تعزى لمتغير نوع الجامعة.

رابعًا: فيما يتعلق بتحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوث الجامعات الحكومية ومتوسطات درجات مبحوث الجامعات الخاصة على مقياس الاستبانة تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث بلغت قيمة "ت" ١.٩٦١ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت صحة هذا الفرض، والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاستبانة تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الجامعة.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الدراسة.

جدول (١٥)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الدراسة

محاور الاستبانة	المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
بتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل	عملية	٢٤٢	٢.٤٦	٠.٧١	١.٥٨١	٤٤٨	غير دالة
	نظرية	٢٠٨	٢.٥٦	٠.٦٢			
رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة	عملية	٢٤٢	٢.٤٥	٠.٧٢	١.١٨٨	٤٤٨	غير دالة
	نظرية	٢٠٨	٢.٣٨	٠.٦٩			
تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي	عملية	٢٤٢	٢.٥٤	٠.٦٩	٠.٢٠٦	٤٤٨	غير

للجامعات المصرية	نظرية	٢٠٨	٢.٥٢	٠.٦٥			دالة
تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل	عملية	٢٤٢	٢.٤٨	٠.٧٢	١.٩٧٣	٤٤٨	غير دالة
	نظرية	٢٠٨	٢.٦١	٠.٦٣			

تشير بيانات الجدول السابق إلي الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الدراسة:

أولًا: فيما يتعلق بتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوث الكليات العملية ومتوسطات درجات مبحوث الكليات النظرية على مقياس الاستبانة بتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث بلغت قيمة "ت" ١.٥٨١ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض، والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس الاستبانة بتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الدراسة.

ثانيًا: فيما يتعلق رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوث الكليات العملية ومتوسطات درجات مبحوث الكليات النظرية على مقياس استبانة رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة، حيث بلغت قيمة "ت" ١.١٨٨ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض، والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة تعزى لمتغير نوع الدراسة.

ثالثًا: فيما يتعلق بتحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوث الكليات العملية ومتوسطات درجات مبحوث الكليات النظرية على مقياس استبانة تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية، حيث بلغت قيمة "ت" ٠.٢٠٦ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض، والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على المقياس استبيان تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية تعزى لمتغير نوع الدراسة.

رابعًا: فيما يتعلق بتحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مبحوث الكليات العملية ومتوسطات درجات مبحوث الكليات النظرية على

المقياس استبانة تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، حيث بلغت قيمة "ت" ١.٩٧٣ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير نوع الدراسة.

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

جدول رقم (١٦)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تبعًا لاختلاف الدرجة العلمية

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	بين المجموعات	٢.٦٥	٢	١.٣٢	٢.٩٩٣	غير دالة
	داخل المجموعات	١٩٧.٨٢	٤٤٧	٠.٤٤		
	المجمـوع	٢٠٠.٤٦	٤٤٩			
رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة	بين المجموعات	٢.٨٠	٢	١.٤٠	٢.٨٠٩	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٢٢.٦٦	٤٤٧	٠.٥٠		
	المجمـوع	٢٢٥.٤٦	٤٤٩			
تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية	بين المجموعات	٣.٨٠	٢	١.٩٠	٤.٢٤٥	دالة*
	داخل المجموعات	٢٠٠.٢٦	٤٤٧	٠.٤٥		
	المجمـوع	٢٠٤.٠٦	٤٤٩			
تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل	بين المجموعات	٨.٥٨	٢	٤.٢٩	٩.٥٢٩	دالة** *
	داخل المجموعات	٢٠١.١٢	٤٤٧	٠.٤٥		
	المجمـوع	٢٠٩.٧٠	٤٤٩			

تشير بيانات الجدول السابق إلى الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تبعًا لاختلاف الدرجة العلمية:

أولًا: فيما يتعلق بتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير الدرجة العلمية، حيث بلغت قيمة ف ٢.٩٩٣ وهذه القيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة= ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية

لمواكبة سوق العمل كأحد أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

ثانيًا: فيما يتعلق برصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على المقياس استبيان رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة تعزى لمتغير الدرجة العلمية، حيث بلغت قيمة ف ٢.٨٠٩ وهذه القيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة = ٠.٠٥ ، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على المقياس استبيان رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة كأحد أبعاد المقياس استبيان دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

ثالثًا: فيما يتعلق بتحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية تعزى لمتغير الدرجة العلمية، حيث بلغت قيمة ف ٤.٢٤٥ وهذه القيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية كأحد أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

رابعًا: فيما يتعلق بتحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير الدرجة العلمية، حيث بلغت قيمة ف ٩.٥٢٩ وهذه القيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة = ٠.٠٠١ ، وهو ما يثبت صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل كأحد أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (١٧)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تبعًا لاختلاف سنوات الخبرة

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
ماهيــة التحــول البرامجــي للجامعــات المصــرية لمواكبة سوق العمل.	بين المجموعات	١.٩٨	٢	٠.٩٩	٢.٢٢٧	غير دالة
	داخل المجموعات	١٩٨.٤٩	٤٤٧	٠.٤٤		
	المجمــوع	٢٠٠.٤٦	٤٤٩			
رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة.	بين المجموعات	٢.٠٠	٢	١.٠٠	٢.٠٠٢	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٢٣.٤٦	٤٤٧	٠.٥٠		
	المجمــوع	٢٢٥.٤٦	٤٤٩			
تحديــد متطلبــات تخطــيط التحــول البرامجــي للجامعات المصرية.	بين المجموعات	٠.٠٢	٢	٠.٠١	٠.٠٢٥	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٠٤.٠٤	٤٤٧	٠.٤٦		
	المجمــوع	٢٠٤.٠٦	٤٤٩			
تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.	بين المجموعات	٠.٨٠	٢	٠.٤٠	٠.٨٦٠	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٠٨.٨٩	٤٤٧	٠.٤٧		
	المجمــوع	٢٠٩.٧٠	٤٤٩			

تشير بيانات الجدول السابق إلى الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تبعا لاختلاف سنوات الخبرة:

أولًا: فيما يتعلق بتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة ف ٢.٢٢٧ وهذه القيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة = ٠.٠٥ ، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذى ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل كأحد أبعاد المقياس استبيان دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ثانيًا: فيما يتعلق برصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة ف ٢.٠٠٢ وهذه القيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة كأحد أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ثالثًا: فيما يتعلق بتحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة ف ٠.٠٢٥ وهذه القيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد متطلبات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية كأحد أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

رابعًا: فيما يتعلق بتحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة ف ٠.٨٦٠ وهذه القيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة = ٠.٠٥ ، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس استبانة تحديد معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل كأحد أبعاد مقياس استبانة دور التخطيط للتحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

النتائج والمقترحات العامة للدراسة:

أولاً: النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التي تلخصت في الآتي:

١- فيما يتعلق بتحديد ماهية التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل:

- يقتضي مواءمة الخطة الدراسية مع المقارنات المعيارية لتلبية متطلبات سوق العمل.
- التحول البرامجي يستهدف إعداد برامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس بما يتماشى مع مقتضيات العصر لمواكبة سوق العمل.
- التحول البرامجي يستهدف الاستفادة من التطور التكنولوجي على كافة الأصعدة للارتقاء بالعملية التعليمية.
- التحول البرامجي يستهدف إنشاء جامعات حديثة تواكب رؤية الدولة في الإصلاح الاقتصادي لمواكبة سوق العمل.
- التحول البرامجي يعنى استثمار للتطور التقني في تصميم وتدريس المقررات.
- التحول البرامجي يستهدف التركيز على الإشراف الأكاديمي للطلاب وفق برامج حديثة.

- إعداد البرامج الأكاديمية وفق إستراتيجيات وتوجهات الدولة لمواكبة سوق العمل.

٢-رصد وتحليل الوضع الراهن للجامعات المصرية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، بما يخدم بناء الإستراتيجية المقترحة:

- قد لا تتاح للطلاب فرصة الحصول على التدريب الملائم لصقل مهاراتهم العملية في مجالي العلوم الاجتماعية والإنسانيات فزيادة عدد الطلاب في الكليات لا يتماشى مع عدد الجامعات.
- تتقدم الجامعات المصرية في مستوى المنافسة في البحث العلمي مع الجامعات العربية إلى حد يمكنها من القدرة على مواكبة التحول البرامجي.
- تحتوى الجامعات المصرية على خيارات إستراتيجية تمكنها من بلوغ المستقبل المرغوب فيه نحو التحول البرامجي.
- معظم الجامعات الحكومية لم تتبنَ- بعد- نظامًا داخليًّا رسميًّا لضمان الجودة، بالإضافة إلى محدودية المواد التعليمية بصفة عامة.
- تمتلك الجامعات المصرية قوة بشرية طلابية هائلة يمكنها مواكبة التحول البرامجي لمواكبة سوق العمل.
- تفتقر الجامعات المصرية إلى مقررات متطورة تمكنها من تخريج طلاب قادرون على مواكبة سوق العمل في ظل التطورات الهائلة والتحول الاقتصادي.
- "تمتلك الجامعات المصرية قوة بشرية هائلة من أعضاء هيئة التدريس الذين يمكنهم مواكبة التحول البرامجي بما يتماشى مع مقتضيات سوق العمل.
- تمتلك الجامعات المصرية بنية تحتية تكنولوجية تمكنها من مواكبة التحول البرامجي لتخريج طلاب يواكبون سوق العمل.

٢- معوقات تخطيط التحول البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل:

قلة المنح المخصصة للدراسات العليا من أجل تحقيق التبادل العلمي بين الدول ضعف استخدام التقنيات الحديثة التي تتواكب مع متطلبات سوق العمل يفضل الطلاب التخصصات النظرية على التخصصات العملية، والتي لا تواكب متطلبات سوق العمل عدم زيادة الموارد المالية المتاحة للجامعات بنفس نسبة الزيادة في أعداد الطلاب المقيدين بها "البرامج الدراسية لا تتم معالجتها بصورة تخدم التنمية المستدامة وجود توجه غير منظم لربط البحوث والدراسات العلمية التي تقوم بها الجامعات بمطالب المجتمع"عدم تقييم للبرامج الدراسية ضعف توثيق العلاقة الواضحة بين محتوى المقررات الدراسية واحتمالات فرص العمل".

ثانيًا: أهم مقترحات المبحوثين لتفعيل دور التحويل البرامجي للجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل.

١- تشجيع المشاركة في جانب الطلب على مخرجات التعليم الجامعي عن طريق إدماج مساهمات القطاع الخاص في تصميم المناهج الدراسية لتلبية متطلبات سوق العمل

٢- توحيد التخصصات في برامج التعليم واسعة النطاق.

٣- تطوير هياكل علمية فاعلة وبرامج وبعثات متقدمة لأعضاء هيئة التدريس.

٤- تشجيع الطلاب على الإعراب عن عدة تفضيلات في طلبات التحاقهم بمؤسسات التعليم الجامعي بما يلبى متطلبات سوق العمل.

٥- فتح قنوات التنقل بين أعضاء هيئة التدريس لإثراء المدارس العلمية المختلفة لتلبية متطلبات سوق العمل.

٦- توفير التدريب الداخلي في المصانع للطلاب لمشاركة الكليات في القطاع الخاص.

٧- السابع ضمان جودة البرامج الدراسية ومؤسسات التعليم الجامعي، وصولًا للاعتماد الأكاديمي تحقيقًا للتنافسية الدولية ومن ثم تلبية متطلبات سوق العمل.

٨- المشاركة المجتمعية ودور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في إنشاء وإدارة ومتابعة أداء مؤسسات التعليم الجامعي.

٩- إكساب الطلاب مهارات التعامل مع الأهداف الإنمائية للتعليم الجامعي.

ثالثًا: التوصيات والمقترحات للدراسة (الإستراتيجية المقترحة لتطبيق التحول البرامجي بالجامعات المصرية لمواكبة سوق العمل):

الرؤية: الريادة في الارتقاء بالخطط الدراسية وتطوير العملية التعلمية بجامعات مصر.

الرسالة: تحقيق متطلبات المجتمع من كوادر مهنية معدة إعداد علميًا وعمليًا لمواكبة سوق العمل من خلال تطوير الخطط الدراسية والبرامج الدراسية طبقًا للمعايير والمواصفات الدولية والإقليمية والمحلية.

أهداف الإستراتيجية المقترحة:

١- تحديث البرامج وتطويرها بما يتماشى مع والمستجدات في بيئات العمل المختلفة والتركيز على آليات استخدام التكنولوجيا لحديثة.

٢- التركيز على المهارات الناعمة كأحد الأدوات المهمة التي يركز عليها مجالات العمل المختلفة في ضوء التحول الرقمي.

٣- العمل على خدمة المجتمع من خلال تطبيق سياسات وخطط التنمية الوطنية.

وصف الهدف	الأهداف الفرعية	الأهداف التفصيلية
١- تحديث البرامج وتطويرها بما يتماشى مع والمستجدات في بيئات العمل المختلفة والتركيز على آليات استخدام التكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في تأهيل الخريجين لسوق العمل والمتغيرات المعاصرة.	١-١ تطوير البرامج وتوصيفها ١-٢ استخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمية في المقررات.	١-١-١ صياغة مخرجات تعلم تتوافق مع مستجدات سوق العمل. ١-١-٢ تطوير الخطط الدراسية والأخذ بعين الاعتبار حاجة سوق العمل وتناسقها مع مخرجات التعليم. ١-١-٣ المراجعة الشاملة للبرنامج والخطة الدراسية مبنية على تقرير البرنامج وتقارير المقررات وتوصيات المجالس العلمية والاستشارية. ١-١-٤ تحسين جودة الخطة الدراسية من خلال تطوير أهدافها ومخرجاتها
٢- التركيز على المهارات الناعمة كأحد الأدوات المهمة التي يرتكز عليها مجالات العمل المختلفة في ضوء التحول الرقمي.	٢-١ تطوير استراتيجيات التدريس بما يتواكب مع المواصفات العالمية. ٢-٢ تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في هذا المجال. ٢-٣ التركيز على أهم المهارات التي يتطلبها سوق العمل في توصيف البرامج ومن ثم توصيف المقررات الصلبة (المهنية) والمهارات الناعمة	٢-١-١ إعادة صياغة الإستراتيجيات التدريسية بما يتلاءم مع أهداف المقررات وتوصيفاتها وأهداف البرنامج. ٢-١-١-٢ تشكيل لجنة في كل قسم لوضع التصور مقترح للتوصيفات المطورة منبثقة من اللجنة العليا للبرنامج ولجنة القطاع. ٢-٢-١ عقد دورات تدريبية وورش عمل لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر. ٢-٢-٢ تحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التجديد والابتكار واستخدام الاستراتيجيات الحديثة في التدريس. ٢-٣-١ تحديد المهارات التي يتطلبها كل برنامج حسب المقررات الدراسية والمستهدف ومخرجات التعلم المحددة ومتطلبات سوق العمل. ٢-٣-٢ تغيير وتحسين إستراتيجيات التقويم لتتماشى مع التركيز على المهارات والقيم أكثر من المعارف.
٣- تحقيق متطلبات سوق العمل بما يتوافق مع المتغيرات العالمية والحديثة.	٣-٣-١ توافق الخطط الدراسية مع خطط الجامعات العالمية. ٣-٣-٢ تطوير أهداف ومخرجات الخطط الدراسية وفق نماذج الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد. ٣-٣-٣ مشاركة الجهات والهيئات ذات الصلة في إعداد الخطة.	٣-٣-١-١ الاطلاع على العديد من الخطط المماثلة بالجامعات العالمية. ٣-٣-١-٢ الرجوع على الخطط الدراسية المحلية . ٣-٣-٢-١ اعتماد النماذج المحدثة الخاصة بالتوصيف والتقرير للمقررات والبرامج . ٣-٣-٣-١ تشكيل لجان استشارية للبرنامج يكون من ضمنها ممثلين للجهات الحكومية والخاصة ذات الصلة بالبرنامج لإبداء الرأي في الخطط.

٤- التميز والتفرد الأكاديمي للجامعات من خلال تحسين جودة الخدمات التعلمية والأكاديمية والشئون التعليمية.

٥- تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر.

٦- تطبيق الآليات والمعايير العالمية في تطوير البرامج والخطط الدراسية.

٧- الارتقاء بمخرجات التعلم مما يحقق الارتقاء بالجامعات دوليًا وعالميًا.

٨- تحقيق متطلبات سوق العمل بما يتوافق مع المتغيرات العالمية والحديثة.

بطاقة الأهداف الإستراتيجية:

مراحل تطبيق الإستراتيجية المقترحة للتطوير الشامل:

المرحلة الأولى:

١- تطبيق الاستبانات الخاصة بمؤشرات الأداء وتقييم المقررات والبرامج ورؤية ورسالة البرنامج للتعرف على:

- جوانب النقص في طرق لتدريس وإستراتيجيات التقويم.
- مدى الاتساق بين رؤية ورسالة البرنامج مع الخطط الدراسية.
- مدى رضا الطلاب عن الخطة التدريسية.
- نتائج دراسة سوق العمل ومدى احتياج المجتمع للتخصص.
- مدى احتياج الخطة الدراسية لمقررات جديدة تنمي مهارات الطلاب وتلبي متطلبات سوق العمل.
- نتائج استبانات الخرجين وأصحاب سوق العمل للتعرف على مدى كفاءة الخطط والاستفادة منها في البناء المعرفي وتقوية المهارات التطبيقية.

المرحلة الثانية:

١- معرفة التعليمات والقواعد المعمول بها في الجامعة في بناء الخطة والاطلاع على الدلائل والشواهد.

٢- المقارنات المرجعية مع الجامعات المختلفة ومقارنتها بفاعلية البرنامج الدراسي.

٣- الاطلاع على سياسات وتوجهات الهيئات المختصة ووزارة التعليم العالي.

٤- دراسة توصيات اللجان الاستشارية للبرنامج والتعرف على الأدلة والشواهد.

المرحلة الثالثة:

١- إعداد الخطة بشكل مبدئي ومراجعتها وإجراء أي تعديلات عليها.

٢- التحكيم للخطة الدراسية من قبل أساتذة متخصصين ذو كفاءة في مجال التخصص على أن لا تقل الدرجة العلمية عن أستاذ مشارك واجراء تعديلات لجنة التحكيم.

المرحلة الرابعة:

١- اعتماد الخطة من قبل المجالس المختصة بدءًا من مجلس القسم، مع توافر الأدلة والشواهد وتتمثل بعضها في:

- توصيف المقررات وتوصيف البرنامج على النماذج المعتمدة من الهيئة القومية للجودة والاعتماد.
- محاضر اجتماعات اللجان والمجلس القسم والكلية المتعلقة بتطوير الخطة.

متطلبات التخطيط للتحول البرامجي بالجامعات المصرية:

١- بناء تحالفات عميقة مع الشراكات لدعم البحث العلمي.

٢- التركيز بشكل متزايد على نقل الكفايات والمهارات، مما يمكن الطلاب.

٣- التعامل مع بيئات العمل المختلفة.

٤- تزويد المقررات الدراسة بالمهارات التكنولوجية التي تتفق مع التوجه نحو الرقمنة بمؤسسات الأعمال لمواكبة سوق العمل.

٥- إيجاد توأمة بين البرامج الدراسية مع المقررات في الكليات المتناظرة.

٦- التوجه نحو إنشاء جامعات تكنولوجية حديثة تتبنى التجديد وتعزز الابتكار بما يواكب التحديات والتغيرات الاجتماعية المتلاحقة.

٧- التكامل بين سلسلة قيمة الصناعة وسلسلة القيمة الداخلية للجامعات على جودة المدخلات المقدمة.

٨- تلبية محتوى المقررات الدراسية للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة لمواكبة سوق العمل.

متطلبات تطوير الخطط الدراسية: يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١- أن يكون البرنامج والخطة الدراسية المراد تطويرهما معتمدين من مجلس الجامعة.

٢- وجود خطة تنفيذية مكتملة توضح العناصر الأساسية التي سيتم تطويرها والفترات الزمنية المخصصة نشاط مع توضيح المسؤوليات ومؤشرات الأداء في تنفيذ كل عنصر.

٣- توفر المعلومات الضرورية للتطوير سواء قرارات أو رأى مستقل ومقارنات مرجعية.

٤- تشكيل لجنة لتطوير الخطة متخصص وعلى دراية كافية بالخطة الدراسية الحالية ومتطلبات تطويرها.

٥- توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لتطوير الخطة الدراسية.

٦- وجود آليات ومعايير مراجعة وتقييم داخلية وخارجية.

إجراءات ومراحل تطوير الخطة الدراسية واعتمادها:

- توجد مراحل كثيرة لتطوير الخطة الدراسية وقد تكون هذه المراحل متوازية أو متسلسلة ولكنها
- تعتمد أيضًا على جوانب التطوير وحجمه ومكانه وبشكل مختصر فإن أهم مراحل التطوير
- تحديد احتياجات الطلبة على نحو يتوافق مع متطلبات المجتمع المحلي وسوق العمل تحديد بنية البرنامج ومتطلباته.
- تحديد أهداف للبرامج ومخرجات التعلم المرتبطة منه.
- حديد البنية المعرفية للبرنامج.
- الاتفاق على البنية والإطار العام للبرنامج، والمجالات الرئيسة للتعلم، وعملية التنظيم والتقييم والمتابعة.
- للموضوعات الرئيسة، والأساليب الرئيسة للتقييم.
- مكونات كل مقرر من أهداف ومخرجات تعلم توزيع الأدوار والمسؤوليات على اللجان وأصحاب التخصص وأعضاء الهيئة التدريسية.
- تطوير البرنامج وفق مخرجات التعلم والجداول الزمنية، والمحتوى، والطرق المناسبة للتدريس

- والتعلم والتقييم، وما تتطلبها من مصادر التعلم المتاحة والملائمة.
- تطوير إستراتيجية مناسبة لتقديم البرنامج وتقويمها.
- التنفيذ والمتابعة والإشراف على البرنامج والتي تم ذكرها سابقًا مراجعة وتحسين مقررات البرنامج، والتغذية الراجعة .
- توجيه المناهج الجامعية، وأنشطة المناهج الأخرى من أجل تبني صياغة معرفية جديدة لها، تقوم على التعليم من أجل التنمية المستدامة وتلبية متطلبات سوق العمل.
- إكساب الطلاب مهارات التعامل مع الأهداف الإنمائية للتعليم الجامعي.
- توحيد التخصصات في برامج التعليم واسعة النطاق، مما يمكن من تقديم مقررات دراسية مهيكلة على نحو أفضل، ويمكن كذلك من تعدد مستويات كفاية الخريجين للالتحاق بسوق العمل.
- ضمان جودة البرامج الدراسية ومؤسسات التعليم الجامعي، وصولًا للاعتماد الأكاديمي تحقيقًا للتنافسية الدولية ومن ثم تلبية متطلبات سوق العمل.
- استثمار رأس المال البشري المضيف للقيمة، من خلال إحلال التوازن بين البرامج الدراسية، تلبية للحاجة إلى مهارات مرتفعة المستوى لخريجي الجامعات من أجل مواكبة سوق العمل.
- تشجيع الطلاب على الإعراب عن عدة تفضيلات في طلبات التحاقهم بمؤسسات التعليم الجامعي بما يلبي متطلبات سوق العمل.
- تشجيع وفتح قنوات التنقل بين أعضاء هيئة التدريس لإثراء المدارس العلمية المختلفة وتلبية متطلبات سوق العمل.
- تطوير هياكل علمية فاعلة وبرامج وبعثات متقدمة لأعضاء هيئة التدريس.
- التحديد الواضح والدقيق لمهام ومسئوليات عضو هيئة التدريس بجانب الالتزام الأخلاقي بالأداء المهني.
- المشاركة المجتمعية ودور مؤسسات المجتمع المدني والأفراد والقطاع الخاص والأهلي في المساهمة في إنشاء وإدارة ومتابعة أداء مؤسسات التعليم الجامعي.
- تشجيع المشاركة في جانب الطلب على مخرجات التعليم الجامعي عن طريق إدماج مساهمات القطاع الخاص في تصميم البرامج والمناهج الدراسي لتلبية متطلبات سوق العمل.
- إقامة روابط أقوى بين الجامعة وقطاع الصناعة، بتوفير التدريب الداخلي في المصانع للطلاب ومشاركة الكليات في القطاع الخاص.
- إعادة النظر في المقررات الدراسية ودمج التخصصات المتداخلة لرفع مستوى الخريج بما يحقق تلبية متطلبات سوق العمل.
- الأخذ في الاعتبار الاهتمام باللغة الإنجليزية والحاسب الآلي في المقررات الدراسية لمواكبة سوق العمل.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١- ابن منظور، محمد بن مكرم (٢٠١٠م) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ص١٠٥٤.

٢- أبو العلا، ليلى محمد (٢٠١٣م) : مفاهيم ورؤى في الإدارة والقيادة التربوية بين الأصالة والحداثة، الجنادرية للنشر والتوزيع عمَّان- الأردن.

٣- إلياس، أنطون إدوار (١٩٩٩م)، قاموس إلياس العصري، دار إلياس المصرية، للطباعة والنشر، القاهرة

٤- بجرني ترينى، وتشارلز فادل (٢٠١٣م) مهارات القرن الحادي والعشرين.. التعلم للحياة في زمننا، ترجمة: بدر بن عبد الله الصالح، مركز الترجمة بجامعة الملك سعود، الرياض.

٥- بدوي، أحمد زكي (١٩٧٨م) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان.

٦- جمال الدين بن منظور، محمد بن مكرم (٢٠١٠م) لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٧- الجميل، أسامة محمد (٢٠١٨) متطلبات تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها.

٨- حسين، نعمات حسين (٢٠١٢م)، دراسة تحليلية لبرامج جماعات النشاط المدرسي ودور هافي تنمية الثقافات العامة لدى الطلاب، رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٩- خميس، سامية فؤاد (٢٠١٨) مهارات القرن ٢١ ،اطار عمل للتعليم في المستقبل ،مجلة الطفولة والتنمية ، مصر ٩(٣١) ، ١٤٦- ١٦٤

١٠- خيري ، السيد محمد: الإحصاء النفسي والتربوي، الرياض، مطبعة جامعة الرياض، ١٩٧٥، ص٤٣

١١- الرويلي، نواف عبدالله الجدعان (٢٠١٧) مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية: دراسة ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم التكنولوجية: ١٠ (٢٩): ٧٩- ١١٢.

١٢- الزنفلي، أحمد محمود محمد (٢٠١٠) التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

١٣- الشرقاوي، علي (٢٠٠٢م) العملية الإدارية (وظائف المدير)، ط ٢، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

١٤- الصاغ، نبيل دنون (٢٠١١م) الإدارة مبادئ وأساسيات"، ط١، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. الصباب، أحمد عبد الله، وآخرون (٢٠١٣م) أساسيات الإدارة الحديثة"، ط٤، المملكة العربية السعودية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

١٥- الصائغ، نبيل ذنون (٢٠١١م) الإدارة مبادئ وأساسيات"، ط١، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

١٦- الصباب، أحمد عبد الله، وآخرون (٢٠١٣م) أساسيات الإدارة الحديثة"، ط ٤، المملكة العربية السعودية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

١٧- عباس، محمود (٢٠١٧م) التعليم الجامعي المصري واقعه ورؤية مستقبلية لتطويره، رسالة دكتوراه غير منشورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

١٨- عبد السلام، أسامة (٢٠١١م) التحول الرقمي للجامعات المصرية- المتطلبات والآليات، مجلة التربية، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد ١٤ ، العدد ٣٣.

١٩- عبد العزيز، هاشم فتح الله عبد الرحمن (٢٠٢٠) رؤية مستقبلية لتطوير منظومة التعليم في ظل الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي) مجلة ابداعات تربوية، رابطة التربويين العرب (١٥).

٢٠- عبدالشافي، رشاد سعيد (٢٠٠٣م) إستراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي في مصر دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة حلوان، القاهرة.

٢١- عز الدين، سماح فؤاد عبد الغفار(٢٠٢٢) رؤية مقترحة لتحسين التعليم في جامعة المنوفية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، ج٣٦، ع١

٢٢- عز العرب، عصام (٢٠٠٥م) مستقبل التعليم الجامعي المصري في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا.

٢٣- القريشي، مدحت (٢٠٠٧) اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

٢٤- القريطين، عبد المطلب أمين (٢٠١٤)، التراكيب النحوية العربية صورها وأساليب تطويرها، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع عمان- الأردن.

٢٥- الكندري، نوال إسحاق أحمد (٢٠١٠) دراسة العلاقة بين أهمية المعرفة باحتياجات سوق العمل ومدى جودة مخرجات الخدمات التعليمية الجامعية، دراسة تطبيقية على جامعة الكويت.

٢٦- لموشي، زهية (٢٠١٦م) تفعيل نظام التعلم الإلكتروني كآلية لرفع مستوى الأداء في الجامعات في ظل تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر الدولي الحادي عشر بعنوان "التعليم في عصر التكنولوجيا الرقمية"، لبنان: طرابلس، ٢٢ إبريل.

٢٧- لونغاني، بركاش (٢٠١٥) وظائف على المحك، مجلة التمويل التنمية، صندوق النقد الدولي ١٥ (١).

٢٨- مريزيك، هشام (٢٠٠٨م) دراسات في الإدارة التربوية، دار غيداء للنشر والتوزيع- عمان- الأردن.

٢٩- المعجم الوسيط"، www.almaany.com.

٣٠- المفتي، محمد امين (٢٠١٩) مناهد التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٣١- مور، جان بيترأوس، ديم ، وآخرون (٢٠١٨) مستقبل الوظائف الشرق الأوسط، القمة العالمية بالحكومات، جنيف.

٣٢- النقلي، أحمد محمود محمد (٢٠١٠م) التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات

التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

٣٣- هاريسون، ديفيد (٢٠٠٩) الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، ترجمة: ناطورية علاء الدين، عمان الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

٣٤- Eric, Arnesen (2007): Encyclopedia of U.S. Labor and Working-class History. Volume 1. Taylor & Francis. UK.

٣٥- Gary, S. Fields (2007): Labor market policy in developing countries: a selective review of the literature and needs for the future. World Bank Publications, 3.

٣٦- Machin, Stephen & Sandra McNally : Tertiary Education Systems and Labor Markets, Review of Tertiary Education, OECD, Paris, January 2007.

٣٧- Mária , Hudáková & Mária , Lusková (2015): Innovation Approaches for Better Self assertion of the University of Zilina, Faculty of Special Engineering Graduates in Accordance with Actual Labour Market Needs. Procedia - Social and Behavioral Sciences. Volume 174. 12 February 2015.

٣٨- Oscar, Espinoza & Noel, McGinn (2018): as a measure of quality: Evidence from two programs in three Chilean universities. International Journal of Educational Research. Volume 90..

٣٩- Paquet, Philipp, et al (2015): Problems of Educational Processes Development and Labor Market Needs Analysis in Russia. Procedia

٤٠- Petro du, Preez, et al (2016): Rethinking and researching transformation in higher education: A meta-study of South African trends. the Journal. VOL 1. NO 1.

٤١- Sobotková , Eliska & Dohnalová , Zuzana (2014): Modern Problems of the Integration of Graduates in the Czech Labour Market. Procedia - Social and Behavioral Sciences. Volume 143. 14 August 2014.

٤٢- Social and Behavioral Sciences. Volume 166. 7 January 2015.

٤٣- W. Leal Filho, et al (2018): The role of transformation in learning and education for sustainability. Journal of Cleaner Production. Volume 199. 20 October 2018.